مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: الرؤية الامريكية للأمم المتحدة بعد عام 2001
اسم الكاتب: م.م. باسل محسن مهنا
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6881
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 01:32 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الرؤية الامريكية للأمم المتحدة بعد عام ٢٠٠١

المدرس المساعد
باسل محسن مهنا(*)

المقدمة

انشئت الامم المتحدة في عام ١٩٤٥ في جو خيمت عليه ويلات الحرب العالمية الثانية، وكان الهدف من انشائها منع نشوب حرب عالمية ثالثة من خلال تنظيم العالم في ظل صيغة جديدة لنظام الامن الجماعي وذلك لتحقيق السلم والامن الدوليين. والآن وبعد مرور عقود عديدة على دخول ميثاق منظمة الامم المتحدة حيز التنفيذ، والذي تزامن مع دخول النظام الدولي مرحلة جديدة من مراحل تطوره بعد التحولات التي طرأت عليه، تثار العديد من التساؤلات حول ما اذا كانت الامم المتحدة بوضعها الحالي وهياكلها وآلياتها التي نمت وترعرعت في اثناء مرحلة الحرب الباردة قادرة على القيام بالمهام والاعباء والوظائف التي تفرضها مقتضيات الانتقال الى نظام دولي مختلف عما سبقه حتى وان لم يكن جديداً تماماً.

وقد جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ لتدعم الرؤية الامريكية لتحوّلات ستراتيجية بارزة تعمد الى إستثمار مقومات قدرتها والوسائل اللازمة لتفعيلها وترجمتها لصياغة أهداف تلائم ما تطمح اليه من مشاريع اداء وبناء على حدٍ سواء.

وتتأثر الرؤى الامريكية لمنظمة لامم المتحدة بإعتبارات عدة أبرزها جسامة المقومات المحركة للرؤية الستراتيجية الامريكية (مادية وغير مادية)، وكذلك لإعتبارات الهيبة والقوة والهيمنة كأهداف عليا حكمت وأحتكمت إليها السياسة الخارجية الأمريكية طوال قرون منذ ولادة الدولة الأمريكية.

ففي الواقع، ليس هناك هدف مركزي وضعته السياسة الخارجية الامريكية منذ ان تربعت على عرش قيادة العالم الرأسمالي الغربي، بوص فها اكبر قوة اقتصادية، ومالية وعسكرية، غير توطيد موقعها بوصفها القوة العظمى الوحيدة في هذا العالم، وتعد الامم المتحدة أحدى وسائل توطيد هذا الموقع.

فقد ناقش مجلس الامن الكثير من القضايا والتحديات الدولية الجديدة وذلك بتأثير او ضغط الولايات المتحدة التي بامكانها جعل مواقف الامم المتحدة اما فعالة حينما تتوافق مع اهداف الولايات المتحدة ومصالحها او هامشية عندما لا تتوافق.

لذلك فأن موضوعنا محل البحث هو محاولة متواضعة لتقصّي الرؤية الامريكية للامم المتحدة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

(*) كلية القانون –جامعة الكوفة

فرضية الدراسة:

وتفترض الدراسة في منهجيتها الفرضية الآتية:

((أن ثمة متغيرات داخلية وخارجية أثرت في الرؤية الامريكية للامم المتحدة عقب أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، اذ تركت تأثيراً واضحاً على هذه الرؤية على صعيد السياسة والفكر والقانون الدولي. ومادمنا نعيش في ظل ظروف دولية متغيرة وغير مستقرة وذلك حسب ما تمليه المواقف والاحداث المتطورة والمستجدة، لذا فان اصلاح المنظمة الدولية وبالشكل الذي يتلائم مع عملية التطور الحاصلة في النظام الدولي، أصبحت ضرورة ملحة في ظل عالم يتغير بشكل غير مسبوق)). وهذا ما سيجيب عليه بحثنا المتواضع في ثناياه.

مضامين الدراسة:

تضمنت دراستنا على مقدمة وثلاثة مباحث رئيسة وخاتمة وإستنتاجات.

تناولت في **المبحث الأول** الرؤية الامريكية لمنظمة الامم المتحدة قبل عام ٢٠٠١ بينما كرس **المبحث الثاني** لموضوع الرؤية الامريكية للامم المتحدة بعد عام ٢٠٠١. أما **المبحث الثالث** فأختص بالرؤية الامريكية ومشاريع اصلاح الامم المتحدة.

وأخيراً ختمنا البحث بخاتمة وأبرز ما توصل اليه البحث من إستنتاجات.

ومن الله التوفيق

المبحث الاول: الرؤية الامريكية للامم المتحدة قبل عام ٢٠٠١

شهدت الأمم المتحدة منذ تأسيسها عام ١٩٤٥ حتى بداية تسعينيات القرن الماضي ما يقارب من مئة نزاع كبير في مواقع مختلفة من العالم فتكت بعشرين مليون إنسان . ويعزو مراقبون وسياسيون عديدون هذا العجز عن التصدي للحرب الى وقوف حق النقض (الفيتو) (الذي أستخدم ما يقارب بـ٢٧٩مرة) عقبة أمام فاعلية مجلس الأ من، في ظل قطبية ثنائية هيمنت بحربها الباردة وتوازن رعبها النووي على العلاقات الدولية. ويقول الدكتور بطرس غالي عندما كان أميناً عاماً للأمم المتحدة «أن توازن القوى السائد في ظل الحرب الباردة حدّ من هامش الأمم المتحدة في صنع السلام »، فبقي عملها محصوراً بالعم ليات التي كانت موضع رضا الدولتين العملاقتين لوحدهما. ومن هنا لم تتسع هذه العمليات الى صنع السلام وإبتداع صيغ جديدة للتوصل إليه، بل إن الذي كان متاحاً للأمم المتحدة هو فقط النهوض بدور "فني" وليس فيه إبتكار "سياسي" كمراقبة وقف إطلاق النار بعدما يكون قد تقرر[1].

وعقب سقوط جدار برلين في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٩، عّم الأمل ببزوغ فجر جديد وبداية «نظام عالمي جديد» تسوده العدالة والمساواة بين الدول، كما أعلن الرئيس الامريكي الاسبق بوش (الاب)،

[1] **Boutros Boutros-Ghali.An Agenda for peace, Preventive Diplomacy. Peace Making and Peace - Keeping Report of the Secretary General Pursuant to Statement Adopted by Summit meeting of the Secretary Council on 31 January 1992. United Nations. New York. 1992. P7**

في بداية آذار/مارس ١٩٩١ أي في غمرة انتصاره على العراق في حرب الخليج الثانية . وقتها "نجا" مجلس الأمن الدولي من الفيتو الذي شله مراراً وتكراراً وتمكن من إصدار –والأهم تنفيذ– قرارات غاية في الصرامة . وبدت الأمور وكأن إجماعاً عالمياً بصدد التشكل، وفي إتجاه صياغة «آلية أمن جماعية » طالما حلمت بها المنظمة الدولية. اذ بدت الأمم المتحدة وكأنها تعيد صوغ نظام دولي على أنقاض نظام المصالح القائمة على توازن القوى الذي كان سائداً[٢].

لكن لم يمض وقت طويل حتى تبخرت الآمال وأكتشف الجميع أن ما سمي "يقظة" الأمم المتحدة ومناسبة حرب الخليج الثانية، لم يكن تأسيساً لعهد عالمي جديد بقدر ما كان إكتشافاً أمريكياً لحسنات السيطرة على العالم عن طريق، أو تحت مظلة، الأمم المتحدة . ففي عز "يقظتها" هذه إستبعدت الأمم المتحدة عن عمل يدخل في صلب مهماتها وواجباتها بل يشكل السبب الأهم من أسباب وجودها، وهو مفاوضات السلام لإنهاء نزاع مستمر منذ أكثر من أربعين سنة . ولم يكن إستبعا د المنظمة الدولية عن المفاوضات العربية – الإسرائيلية التي بدأت في مدريد في تشرين الاول١٩٩١ إلا خضوعاً لدولة عضو– اسرائيل– رأت النور اصلا في دهاليز الأمم المحدة وبفضلها وتحقيقاً لإرادة كبار أعضائها . وبقي هذا الإستبعاد مستمراً طوال المفاوضات[٣].

ورغم أن هذه المنظمة بينت عن قدرة فائقة على الإستنفار وصياغة القرارت وفرضها بالقوة على العراق في ومنذ حرب الخليج الثانية، إلا إنها عجزت عجزاً واضحاً عن فرض قرار واحد من قراراتها المتعلقة بالسياسة الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة . وفي وقت أستطاعت واشنطن أن تفرض على الدول الاعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال دورتها الثلاثين، إلغاء قرارها المرقم ٣٣٧٩ الصادر في ١٠/١١/١٩٧٥. والذي يعد «الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية»[*] فأن المرة الوحيدة التي أستعمل فيها حق النقض (الفيتو) بعد الحرب الباردة كانت من قبل الولايات المتحدة منعاً لإدانة سياسة إسرائيل في الضفة الغربية[٤].

وهكذا في وضح النهار، عاد توازن القوى (الذي تسبب بإنفراط عقد عصبة الأمم السابقة ثم شل حركة منظمة الأمم المتحدة) ليسيطر على عمل المنظمة الدولية ولكن بطريقة أحادية هذه المرة، إذ لم يعد هناك سوى قوة عظمى واحدة في العالم هي الولايات المتحدة التي حولت الأمم المتحدة الى هيئة تابعة لها وساحة يجري فيها إكساب سياستها قبولاً دولياً شاملاً وشرعية كاملة. على الرغم من ذلك يرى الجمهوريون في

---

[٢] عبد العزيز محمد سرحان، مصير الأمم المتحدة بعد أزمة الخليج "إحترام الشرعية الدولية أم الإنزلاق نحو الهيمنة الأمريكية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٢، ص٣٤٩– ٣٥٠؛ وكذلك ينظر : هنري كيسنجر، هل أمريكا بحاجة للسياسة الخارجية "نحو دبلوماسية للقرن الواحد والعشرين"، ترجمة جاسم محمد عبد الكريم، نشرة تراجم سياسية، العدد(٣)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠١، ص٣٤– ٣٧ .

[٣] محمد سيد أحمد، هل الأمم المتحدة فقط لملء الفراغ ؟، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٢٢)، ١٩٩٥، ص٩٤؛ وكذلك ينظر : خليل الحديثي، النظام الدولي الجديد وإصلاح الأمم المتحدة، مجلة العلوم السياسية، العدد (١٢) كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٤، ص٥١– ٥٢.

[*](الأمين العام، كوفي أنان، أعتذر لإسرائيل عن هذا القرار في زيارته لها في آذار/مارس ١٩٩٨)، المصدر نفسه، ص٨.

[٤] روجيه غارودي، "الولايات المتحدة طليعة الإنحطاط " كيف نحضر للقرن الحادي والعشرين . المصدر الأنترنيت، الموقع / www.mondiploar.com

الكونغرس الأمريكي المنظمة الدولية من خلال رؤية براغماتية "منفعية وواقعية " (أي بحسب تفاعلها أو تصادمها مع الاهداف الستراتيجية للسياسة الخارجية الامريكية)، اذ طالب بعضهم إدارة كلينتون بإهمالها والإنصراف عنها لأنها قد تشكل عقبة في طريق إدارة واشنطن الساعية للهيمنة على الساحة الدولية، وقد أمتنعت الولايات المتحدة عن دفع مستحقاتها المالي ة في وقت وصول عجز المنظمة الدولية (في ١٠ آب/أغسطس١٩٩٥) الى ٣.٩ مليار دولار[٥] (هو مبلغ لا يقارن بالإنفاق العسكري الأمريكي) على الرغم من النداءات المتكررة الصادرة عن الأمين العام، وعلى الرغم من أن قانون الأمم المتحدة يحرم الدول التي تمتنع عن تسديد واجباتها المالية من حق التصويت في الجمعية العامة. والمفارقة أن دولاً فقيرة مثل مصر والغابون والبرازيل والمكسيك وغيرها تدفع بإنتظام ما يتوجب عليها حيال المنظمة الدولية . وقد تمكنت واشنطن عام ١٩٩٧، من منع مجلس الأمن من التجديد للدكتور بطرس غالي لولاية جديدة على الرغم من أن كل الدول الأعضاء الأخرى، بلا إستثناء، كانت تؤيد مثل هذا التجديد. الأمر الذي أوضح قوة النفوذ الذي يملكه مندوب الولايات المتحدة (مادلين أولبرايت وقتها) في عمل المنظمة الدولية، والذي يصل أحياناً الى فرض الإرادة الأمريكية على الدول الأعضاء مجتمعة [٦]. لكن مع إدراك الولايات المتحدة لأهمية مبدأ الأمن الجماعي لمساندتها على تحمل عبء القيادة والمسؤولية وإنتشار القوة لذا صرحت مادلين أولبرايت بأن: «الأمم المتحدة تتيح لنا خيارات للعمل الدبلوماسي والسياسي والعسكري لا يمكن أن تتوافر من دونها كما أنها تسمح لنا أن نؤثر في الأحداث من دون تحمل العبء الكامل للتكاليف والمخاطر، كما أنها تساعد على إضفاء الشرعية وتعبئة الرأي العام الدولي لقضايا ومبادئ نؤيدها»[٧].

وينطلق الرئيس الأمريكي الاسبق (بيل كلينتون) في خطابه أمام الجمعية العامة في عام ١٩٩٥ من الإدراك نفسه إذْ قال:«في الولايات المتحدة يتساءل بعضهم لماذا نعير الأمم المتحدة أي أهتمام ؟ فأمريكا قوية ويمكن أن نواصل مسيرتنا بمفردنا، نعم سنتصرف لوحدنا إذا ما أضطررنا الى ذلك بيد أن قيمنا ومصالحنا يخدمها أيضاً العمل مع الأمم المتحدة»[٨].

وهذا ما استفز الدول التي تعبر أحياناً عن إستيا ئها، بدليل العزلة ولو النسبية، التي عاشتها واشنطن خلال أزمتها مع العراق، في آذار /مارس ١٩٩٨، إذْ راحت تبحث بلا جدوى، عن دعم أو غطاء من مجلس الأمن لضرب العراق. وقد عدّ مراقبون دوليون ذلك مؤشراً على تراجع قدرة واشنطن عن "قيادة" العالم

---

[٥] ٨٥٨ مليون دولار بالنسبة للميزانية العادية و ٣ مليار دولار لميزانية عمليات السلام، ينظر: تقرير الأمين العام حول نشاطات المنظمة تأريخ آب (أغسطس) ١٩٩٥.A/50/1/199. د.برهان غليون، القيادة الأمريكية للعالم أو نحو إمبراطورية الشر والفوضى، سلسلة كتب المعرفة، بتاريخ ٣ تشرين الأول (اكتوبر) ٢٠٠٤، المصدر الأنترنيت ، الموقع/http://www.aljazeera.net/special_coverages

[٦] وينظر كذلك: محمد عبد الشفيع عيسى، كشف الغطاء عن الشرعية الدولية الراهنة من البعد القانوني الى البعد السياسي، المستقبل العربي، العدد (٢٢٣)، بيروت، ١٩٩٧،ص٣٤-٣٦.

[٧] جميل مطر وعلي الدين هلال، الأمم المتحدة "ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦، ص٥٢- ٥٥.

[٨] الأمم المتحدة في عامها الخمسين – بيانات زعماء العالم، نيويورك ٢٢-٢٤ تشرين أول/أكتوبر ١٩٩٥، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٦، ص١١.

وإتجاه هذا الأخير نحو نظ ام متعدد القطبية . لكن لم تمض أسابيع قليلة حتى قررت واشنطن التصرف بمفردها، بدعم ومشاركة بريطانيا لشن حرب جوية مستمرة على العراق بلا أي غطاء دولي[٩].

وأثار الأمين العام الاسبق للأمم المتحدة "كوفي عنان" مبادرتين أستفزتا الأمريكيين على الرغم من قبولهما في النها ية. الأولى عندما عُين مبعوثين خاصين للبلقان ونظرت اليها واشنطن ولندن بعين السوء خشية أن تؤدي الى تدخل سياسي لدى بلغراد . ثم وبموافقة هذه الأخيرة قرر الأمين العام (المبادرة الثانية) إرسال لجنة لتقصي الأوضاع الأنسانية منذ بداية القصف الأطلسي في عام ١٩٩٩. هذه المبادرة تسببت له بإنتقادات لاذعة، وقال أحد المسؤولين الأمريكيين: بدلاً من القيام بتقصي الأوضاع الأنسانية على كوفي أنان أن يدعم تكثيف الضربات الجوية حتى يتم وضع حد للقمع الصربي في كوسوفو الذي سبّب المأساة الإنسانية[١٠].

وهكذا فالدور المطلوب أمريكياً من الأمم المتحدة هو إستكمال ودعم المبادرات الأمريكية، السياسية والعسكرية، وإلا فإن واشنطن تستطيع "الإستغناء" عن خدمات هذه المنظمة الدولية والعمل بمفردها على الساحة الدولية كما فعلت في كوسوفو. وبدل أن تكون هذه المنظمة بديلاً من القوى العظمى في "قيادة" العالم أو تكون هي نفسها «القوة العظمى» (أو الحكومة العالمية) فإنها باتت تبحث عن دور مفقود، يبدو أنه سينحصر في الشؤون الأنسانية، وهي شؤون نجحت فيها المؤسسات الدولية منذ إنشائها (اليونسيف، الأونروا، منظمة الصحة العالميةOMS، منظمة الزراعة والاغذية FAO، الأسكوا..الخ.)[١١].

وتحتاج الأمم المتحدة اليوم الى مراجعة دورها وإعادة النظر في الآلية التي تقود عملها والقائمة على مبدأ توازن القوى بين الدول النافذة وتركيبة مجلس الأمن الحالي لا تزال إنعكاساً لميزان القوى الناشئ عقب الحرب العالمية الثانية، على الرغم من أن دولاً أنهزمت فيها – المانيا واليابان تحديداً– أضحت اليوم قوى كبرى، اقتصادياً في الأقل . والعالم الثالث الذي يشمل أربعة اخماس البشرية ما زال مستبعداً عن دائرة القرار الدولي[١٢].

---

[٩] باسيل يوسف، سياسة التدخل ضد القانون الدولي من العراق الى يوغسلافيا "اللجوء الى العقوبات الاقتصادية والحرب في النظام العالمي الجديد"، مجلة دراسات قانونية، بيت الحكمة، العدد (٢)، بغداد، ١٩٩٩، ص١٣١– ١٣٣.

[١٠] محمد فايز فرحات، الأمم المتحدة وأزمة كوسوفو، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٣٧)، ١٩٩٩، ص١٢٧. وينظر: روبرت كيجان، "الفردوس والقوة.. أمريكا وأوربا في النظام العالمي الجديد"، المصدر: الأنترنيت، الموقع/
http://www.aljazeera.net/special_coverages

[١١] المفارقة أن يرسل جنود الأمم المتحدة الى المناطق المشتعلة بنار الحرب دون أسلحة فعالة ودون صلاحيات عملياتية على مستوى المهمة المعقدة. وفي الوقت نفسه تستثنى هذه المنظمة من مفاوضات السلام الكبرى (فلسطين، البوسنة، ايرلندا، كوسوفو...) التي ترعاها أمريكا .. هذه الأخيرة تستخدم الأمم المتحدة كأداة لمعاقبة ومحاصرة الدول المعادية لها أو العاصية (الدول المارقة Rogue States) كما يقول الأميريكيون مثل العراق وليبيا والسودان وغيرهم ، ينظر: نعوم تشومسكي ، الدول المارقة "حكم القوة في الشؤون الدولية "، ترجمة محمود علي عيسى، ط ١، دار الكتاب العربي، نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠٠٣، ص٦– ص١٢. وينظر: دومينكو كالو، النظام الدولي الجديد بين الهيمنة الأمريكية وتهميش الأمم المتحدة، مجلة شؤون سياسية، العدد (١)، بغداد، ١٩٩٤، ص٦٣– ٦٥.

[١٢] سيرغي روغوف، واشنطن ستكون مضطرة للحوار مع موسكو، المصدر، الأنترنيت، الموقع/
www.mdar.org/books/02/iraq4.htm

لقد أنتهت الحرب الباردة وأودت بنظام توازن القوى الذي كان سائداً لذلك فأن إعادة النظر بالتشكيلة الحالية لمجلس الأمن ضرورة تفرضها ملاءمة العصر، وقد أقترح الرئيس الفرنسي الاسبق "شيراك" إدخال المانيا واليابان ودول من الجنوب في مجلس الأمن كأعضاء دائمين، أي مالكين لحق الفيتو . ويقترح سياسيون ومراقبون عديدون تمثيل آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية في مجلس الأمن كأعضاء دائمين.

المقترحات كثيرة والدول الراغبة في الدخول الى هذا المجلس كثيرة. لكن المهم البدء بدراسة جدية لإعادة ترتيب هذا المجلس عبر توسيع وتقييد إستعمال حق النقض- الفيتو في حالات محصورة يتم الإتفاق عليها. كذلك من الضرورة بمكان إعطاء مزيد من الصلاحيات بغية تفعيل دور الجمعية العامة للأمم المتحدة والبالغ عدد اعضائها (١٩٧) دولة.

وما دام ذلك لم يتم الى الآن، وما دامت المنظمة الدولية لاتزال أداة قوة في يد الدول العظمى بدل أن تكون الحكم والبديل القابع على رأس النظام الدولي، فإن سباق القوة سيبقى مستمراً بين القوى ال عظمى التقليدية، تلك الرامية الى إطالة عمر الأحادية الراهنة (الولايات المتحدة) وتلك الساعية الى تعددية كنوع من التوازن المفقود في هذا النظام الدولي[١٣].

وفي هذا الوضع الجديد تمكنت الولايات المتحدة ومنظمة الحلف الأطلسي من التدخل بحرية وبشيء من الإطمئنان في مناطق مختلفة من العالم بمسوغات مختلفة. ففي حرب الخليج الثانية وقع التدخل بإسم الدفاع عن الشرعية الدولية . وفي باناما وقع التدخل باسم الحرب على المخدرات . وفي تيمور الشرقية وقع التدخل باسم الدفاع عن حقوق الإنسان وحق تقرير المصير . وفي البوسنة وكوسوفو وقع التدخ ل باسم حماية حقوق الإنسان والحفاظ على الأمن في أوربا .. وأصبح مجلس الأمن أداة طيعة بين يدي الولايات المتحدة تلجأ إليه في كل مرة لإستصدار قرار " أممي" يضفي على كل أعمالها "شرعية" شكلية[١٤].

وبقي العالم يعيش حالة من الفوضى والإنتظار تحت غطاء نظام عالمي جديد غير واضح وغير مفهوم، وقع اختزاله في شعار العولمة، تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، التي أصبحت سيدة العالم، تفعل ما تريد، ولا يجرأ على معارضتها أحد. وعندما نلاحظ التركيز القوي على قضية التفتيش عن الأسلحة النووية في بلدان العالم الثالث مثل العراق وسوريا وإيران وكوريا الشمالية وغيرها ثم نسمع عن محاولات مستمرة لإدخال بعض هذه الدول تحت غطاء الحلف الأطلسي وبناء قواعد عسكرية سواء فوق أراضيها أو اراضي بعض دول الاتحاد السوفيتي السابق (كدول اوربا الشرقية والجنوبية وجمهوريات اسيا الوسطى والقوقاز) ندرك أن

---

[١٣] غسان العزي، سياسة القوة "مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى، ، ط١، مركز الدراسات الستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ٢٠٠٠، ص١٧٦- ١٧٧.

[١٤] أسماعيل محمد شوقي، هيئة الأمم المتحدة وحلف الأطلنطي والسياسة الأمريكية، مجلة الدفاع، القاهرة، العدد (١٥٤)، ١٩٩٩، ص٧- ص١٥.

هذا الحلف يسعى إ لى السيطرة على العالم ويعمل على أن لا تكون هناك أسلحة دمار شامل خارج سيطرته[١٥].

إن الحلم الأمريكي بقيادة العالم لم تتوافر له حظوظ النجاح منذ الحرب العالمية الثانية مثل ما توافرت له اليوم بعد إنهيار الاتحاد السوفيتي . فلقد استغلت الولايات المتحدة الأمريكية قو تها العسكرية لتبسط نفوذها على العالم وتتدخل في شؤون كل الدول مستعملة منظمة الأمم المتحدة كغطاء لإضفاء شرعية شكلية على كل تصرفاتها.

المبحث الثاني: الرؤية الامريكية للامم المتحدة بعد عام ٢٠٠١

تنطلق الولايات المتحدة من منطلق ذاتي يقوم على انها الاقوى من بين دول العالم والاكثر ديمقراطية لذا لا بد من ان ترتبط بقيمة السلام العالمي الا انها تبقى دوماً مستعدة وجاهزة للقتال في سبيل مصالحها، لذا فان العمل مع الامم المتحدة يخدم مصالحها لوقف التحديات الموجهة الى أمنها على انها تحديات تواجه الامن الدولي.

ويأتي في سياق ذلك ادراك الولايات المتحدة لأهمية مبدأ الامن الجماعي بسبب عدم قدرتها على تحمل عبء القيادة وانتشار القوة وقدرة قوى اخرى على تحمل قدر اكبر من المسؤولية فضلاً عن تزايد فعالية المؤسسات متعددة الاطراف.

لقد جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ لتدعم هذا التوجه لتحوّلات ستراتيجية بارزة على الساحة الدولية، ليس على صعيد ستراتيجيات الأمن القومي للقوى الدولية فقط، ولكن على صعيد إعادة هيكلة ورسم حركة التفاعلات الدولية ككل . وكانت فرصة لبناء ستراتيجية الأمن القومي الأمريكي التي دعت إلى الحرب الوقائية ضد الدول "المارقة" و"المنظمات الإرهابية". لقد غيّرت هذه الستراتيجية كل المفاهيم التي كانت سائدة، وأرست مفاهيم مستحدثة للعلاقات الدولية، وعناوين جديدة للنزاعات العالمية في القرن الحادي والعشرين[١٦].

لذا قد نجد الولايات المتحدة تلجأ للأمم المتحدة وتسمح لها بدور فاعل عبر استصد ار القرارات المطلوبة ثم الانفراد بتطبيقها على نحو يؤكد انفرادها بالنظام الدولي، وتارة ثانية تترك الامم المتحدة شبه عاجزة عن التحرك عبر رفض توفير الدعم السياسي ووضع متطلبات التحرك المادية اللازمة للقيام بالعمل الى ان يتفاقم الموقف وتعلن جميع الاطراف عن عجزه ا ثم تتقدم الولايات المتحدة لتوظف القرارات الصادرة عن الامم المتحدة من اجل تحقيق تسوية تعكس رؤيتها المنفردة [١٧]. واحياناً يقتضي الامر تهميش الامم

---

[١٥] إدريس الكريني، الزعامة الأمريكية في عام مرتبك (مقومات ا لريادة وإكراهات التراجع)،المستقبل العربي،عدد، ٢٩١سنة ٢٦،مايو ٢٠٠٣، ص١٩- ٢٩.

[١٦] عبدالله تركماني، الحرب الوقائية بعد أحداث ١١ سبتمبر من وجهة نظر القانون الدولي وحقوق الإنسان (العراق نموذجاً) مسودة مقدمة إلى ندوة حول " حقوق الإنسان : المخاطر والتحديات " دعت إليها : الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان ، والمعهد العربي لحقوق الإنسان ، والجمعية التونسية للمحامين الشبان، ومنظمة العفو الدولية – فرع تونس ، يوم السبت ٢٠٠٣/٥/٣ .

[١٧] عماد جاد، الامم المتحدة بين التهميش والتفعيل، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٤٢)، القاهرة،، ٢٠٠٠، ص٢١٧.

المتحدة بصورة مهينة واستبعاد دورها منذ البداية، وفي احيان اخرى تتطلب مصلحة الولايات المتحدة العمل خارج الامم المتحدة وبما يمثل انتهاكاً لميثاقها [١٨]. ومن الواضح ان مدى تحقيق المصالح الحيوية هو الخيط الذي يجمع بين الحالات السابقة . وعلى الاقل فقد اكدت الولايات المتحدة من خلال حربها على افغانستان والعراق في بداية القرن الحادي والعشرين سيطرتها الانفرادية على النظام الدولي و ان اختلفت الوسائل وتبدل الشركاء وتغيرت ساحة القتال.

ان الولايات المتحدة كانت بمثابة القوة الدافعة للكثير من القضايا التي تمت مناقشتها من قبل مجلس الامن وطورت بشكل جذري الطريقة التي تمت مخاطبتها فيه حيث بامكانها جعل الامم المتحدة فعالة تخاطب التحديات الدولية الجديدة بما يتلائم ومصالح واهداف الولايات المتحدة وهامشية عندما لا تتوافق مع سياستها. اذ ان هنالك ازمتين في العلاقات الدولية كانت قد ركزتا على العراق في العامين (١٩٩٠-١٩٩١) وفي العامين (٢٠٠٢-٢٠٠٣)، واظهرتا وجهات نظر متطرفة حول دور مجلس الامن الفعال، وعلا قته بالازمة الاولى وهامشية المجلس في الازمة الثانية، واشرت الازمتان مسائل عدة، منها : الشرعية، واستعمال القوة والتدخل الانساني، واسلحة الدمار الشامل، ومعالجة الارهاب والترويج للديمقراطية، وصلاحية الانظمة السياسية القائمة من عدمه، مما دفع الى المطالبة على ن طاق واسع بضرورة وضع معايير للكيفية التي سيخاطب بها مجلس الامن مستقبلاً التهديدات للسلم والامن العالمي، ولاحتواء الاتجاه المتنامي لدى القوى العظمى، وبالاخص الولايات المتحدة والقاضي بان تجاوز معايير الامم المتحدة الطويلة الامد يمكن ان يؤدي الى صنع قواعد ومعايير جديدة تتكيف في ضوءها سياسات والتزامات الدول والمنظمات الدولية[١٩].

وتعكس سياسة الولايات المتحدة الخارجية في مجلس الامن، التفاعل بين الجذب الايديولوجي للتاريخ السياسي الامريكي، وتأثير الرأي العام والدوائر الانتخابية والدينامية الدستورية المعقدة للسياسة الداخلية الامريكية، وجداول اعمال سياسية، والتي لم تكن في اغلب الاحيان مجرد نزاع فقط للرد المناسب على حالات محددة يخاطبها مجلس الامن ولكن ايضاً كانت هنالك اختلافات على شكل التغيير الذي تسعى اليه مع مرور الوقت، هذه العناصر كانت قد تجذرت تاريخياً وكونت الاساس لفه م ازدواجية الولايات المتحدة نحو مجلس الامن في قراراته، وفي طبيعة التحديات التي يخاطبها، وفي الوسائل التي يعتمدها، والغايات التي يريد انجازها.

ان الرؤية الامريكية للامم المتحدة وبالاستناد الى سياساتها في مجلس الامن تسعى الى تحقيق هداف عدة منها: الحفاظ على الهيمنة الامريكية في النظام الدولي الجديد، اذ يسعى صانعوا القرار الامريكي –مع وجود حالات استثنائية– الى ربط ممارسة القوة الامريكية من خلال مجموعة القواعد والمؤسسات التي

[١٨] اسماعيل محمد شوقي، مصدر سبق ذكره، ص٧-١٢.

[١٩] عباس فاضل محمد، سياسة الولايات المتحدة الامريكية في مجلس الامن بعد نهاية الحرب الباردة، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلو م السياسية، جامعة بغداد،٢٠٠٧، ص٦.

تم ادراكها كشرعية على نطاق واسع من قبل معظم الدول المشاركة في الهيئة العالمية، وذلك لمنع ظهور اي منافس عالمي محتمل مستقبلاً[٢٠].

قدمت الولايات المتحدة نفسها في الامم المتحدة (مجلس الامن) كدولة تريد ان تراهن بفوائدها المؤقتة من خلال نظام عالمي تدير العرض فيه، وليس فيه دولة ولا ائتلاف باستطاعته ان يتحداها كقائد عالمي حامي ومنقذ . فعلى سبيل المثال، كان اصرار الولايات المتحدة على منع منح تام للعضوية الدائمة (مع حق النقض) لالمانيا في مجلس الامن، بسبب ان الولايات المتحدة لا تتمتع بالهيمنة الا حادية القطبية بمستوياتها الثلاث (العسكرية، والاقتصادية، ومستوى آخر يسميه "جوزف ناي" بالقوة الناعمة، وانما فقط هيمنتها قائمة على المستوى الاول، لهذا يجب على الولايات المتحدة العمل على ابقاء الهيمنة العسكرية خلال الاستعمال المتعقل للقوة الناعمة وبذلك يكون للقوة المهيمنة الخيار، بتكوين النظام الدولي في الطرق التي يمكن ان تحبط ارتفاع المنافسة بين القوة في النظام[٢١].

ان الوضع الحالي المتمثل بالهيمنة الامريكية "شبه المطلقة" على النظام الدولي من شأنه ان يؤدي من الناحية العملية الى بروز مخاطر تتمثل في هيمنة الولايات المتحدة مرحلياً على مجلس الامن وتعميق الخلل في التوازن السياسي (وأن كان شكلياً) بين مجلس الامن والجمعية العامة و هو التوازن الذي بنى على اساسه الهيكل التنظيمي والمؤسسي للامم المتحدة.

لقد اقتنعت الولايات المتحدة بعد احداث الحادي عشر من ايلول ٢٠٠١، بان امنها يمكن ان يضمن بصورة افضل بواسطة القوة العسكرية، فالمؤسسات الدولية (الامم المتحدة) كانت قد عدّت اما ذات علاقة بحم اية المصالح الامريكية أو ضرورية لمنح الشرعية للتصرف الامريكي (اي اضفاء الشرعية على الافعال الامريكية)، اذ تظل الشرعية من الاشياء الحيوية التي تحتاجها الولايات المتحدة لتأمين بعض سياساتها الانفرادية، ولهذا فان استعادة الثقة الدولية بها واسترداد شرعيتها يستغ رق من جهة وقتاً طويلاً ومن جهة اخرى يفرض عليها ان تتخلى عن المذاهب والممارسات والستراتيجيات التي قادتها الى الابتعاد عن الشرعية، وعلى وجه التحديد ستراتيجية الحرب الوقائية، لأن الاخذ بهذه الستراتيجية كرد فعل لصدمة الحادي عشر من ايلول كان قد اظهر الولايات المتحدة بانها تعارض بشكل جذري كل الافكار والمبادئ التي اعتمدتها هي ذات مرة، لاسناد الشرعية لما بعد الحرب العالمية الثانية، ويتحمل المحافظون الجدد القسط الكبير في المسؤولية عن الخسارة الهائلة للشرعية الامريكية[٢٢].

كذلك يعد الترويج أو الدفع بالديمقراطية في النظا م الدولي الجديد من الاهداف الستراتيجية في السياسة الخارجية للولايات المتحدة بوصفها تستند الى مجموعة من الفرضيات التي يطلق عليها "الليبرالية"

---

[٢٠] المصدر نفسه، ص١٠٤.

[٢١] عباس فاضل محمد، المصدر نفسه، ص١١١.

[٢٢] خنسان الغريب، مأزق الامبراطورية الامريكية، ط ١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت آذار /مارس ٢٠٠٨، ص٢١-٢٣.كذلك ينظر : المصدر نفسه، ص١١٦.

التي تروج لنظام دولي يتميز بحكومات ديمقراطية واسواق مفتوحة . فقد اكدت الادارة الامريكية –لا سيما بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١– ان الولايات المتحدة تمتلك قوة وتأثير اً لا نظير له في العالم و في الوقت نفسه كانت قد جادلت بأن القوة العظيمة لهذه الامة يجب ان تستعمل لتشجيع ميزان القوى الذي يفضل الديمقراطية والحرية والتجارة الحرة وحقوق الانسان [٢٣]. فقد وضح الرئيس الامريكي الاسبق بوش (الابن) في خطابه (في شباط ٢٠٠٤): ((نظام جديد في العراق يخدم كمثال دراماتيكي وملهم للحرية للامم الاخرى في المنطقة، النجاح في العراق ممكن ان يبدأ ايضاً مرحلة جديدة للسلام الشرق اوسطي)).

ان الامم المتحدة من وجهة النظر الامريكية تؤدي دوراً مهماً في الدفع أحياناً بالقيم الديمقراطية من خلال عدة طرق منها (مراقبة الانتخابات، المساعدة في بناء التنظيمات السياسية الديمقراطية، المصالحة الوطنية، الامن الداخلي، الاستقرار الاقليمي). وكذلك عن طريق مجلس الامن التابع لها، فالديمقراطية كانت قد اندمجت في الاهداف السياسية التي تمت متابعتها بانتظام من قبل مجلس الامن الذي تبنى قرار رقم ١٤٢٣ في ١٢ تموز ٢٠٠٢، يحث فيه البوسنة والهرسك على احراز تقدم يفي بمعايير الديمقراطية الحديثة باكملها دون اي نقاش بين الاعضاء على تمرير هذا القرار، وهكذا اصبح مجلس الامن – الذي يهتم بالمسؤولية الاساسية للحفاظ على السلم والامن الدولي– يخاطب القضايا الاكثر محلية، ويحدد الكيفية التي تختار بها الامم حكامها[٢٤].

وترى الولايات المتحدة انه بامكان الامم المتحدة ان تس هم في حظر انتشار اسلحة الدمار الشامل بوصفه من الاهداف الرئيسة للسياسة الخارجية الامريكية لما تسببه هذ ه الاسلحة من تهديد لمصالح وامن امريكا. فعلى سبيل المثال، دفعت الولايات المتحدة مجلس الامن لاصدار سبعة عشر قراراً لل مدة بين (١٩٩١–٢٠٠٢) بهدف تحطيم اسلحة الدمار الشامل العراقية[٢٥]، فقد اوضح الرئيس بوش (الابن):(ان وجهة النظر الستراتيجية لامريكا كانت قد تغيرت بع د الحادي عشر من ايلول، لذلك يجب التعامل مع التهديدات قبل ان تؤذي الشعب الامريكي مرة ثانية، وان صدام حسين لا يود شئ اكثر من استعمال شبكة ارهابية للمهاجمة والقتل)، ويبرز ايضاً الانشغال الامريكي بالسياسة النووية للهند وباكستان، هذا فضلاً عن مخاطر الحصول على ا لاسلحة النووية من قبل كوريا الشمالية وايران، لذلك تندفع الادارة الامريكية حالياً صوب افتعال ازمة دولية رئيسة على برنامجيه ما النوويين، وهما الحالتان اللتا ن تمت مناقشة الحرب الوقائية فيهما، لكن الولايات المتحدة تدرك بانها تحتاج الى ستراتيجية مختلفة للتعامل م ع كل من ايران وكوريا الشمالية بطريق تختلف عن حالة العراق[٢٦].

---

[٢٣] خنسان الغريب، المصدر نفسه، ص٤٣–٤٤.

[٢٤] عباس فاضل مصدر سبق ذكره، ص ص١٣٨–١٣٩.

[٢٥] باسيل يوسف بجك، العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي (١٩٩٠–٢٠٠٥) دراسة توثيقية وتحليلية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الاول/ديسمبر ٢٠٠٦، ص٢٧٥.

[٢٦] خنسان الغريب، مصدر سبق ذكره، ص ص١٩١–١٩٨.

وكذلك تحاول الولايات المتحدة ان تنمي تشابك مجلس الامن مع مكافحة الارهاب كعنصر مكمل لمسؤولياته للسلم والامن العالميين، لان نشاط مجلس الامن في متابعة اهداف الولايات المتحدة في مكافحة الارهاب بعد ١١ ايلول يعد بمثابة قفزة كبيرة للامام، فقد دفع الرئيس بوش مسؤولي ادارته للتحرك بصورة اكبر لمواجهة القاعدة لكونه يرغب بتأدية دور الهجوم على حساب الدفاع، ونقل المعركة الى ارض الارهابيين[٢٧].

وترمي الولايات المتحدة ايضاً ومن خلال سياساتها في الامم المتحدة الى توفير الامن لاسرائيل ومعارضة معاداة السامية. واستعمال الفيتو على نطاق واسع لكي تؤمن لاسرائيل بان لا تتعرض لاي انتقاد او ادانة او اي مساس بامنها ومصالحها.

وتستخدم الولايات المتحدة عدد من الوسائل التي تكفل لها انجاز اهداف سياستها الخارجية في الامم المتحدة منها استعمال حق النقض "الفيتو" والعقوبات والحوافز الامريكية واستعمال القوة والتفويض بها في مجلس الامن.

فبعد أحداث ١١/أيلول عمدت الولايات المتحدة إلى تكوين "تحالف دولي لمحاربة الإرهاب " ثم أجبرت كل بلدان العالم على دعم هذا التحالف . لكن إنحيازها الكامل لإسرائيل وتأييدها للجرائم التي تقترفها في حق الشعب الفلسطيني لم يمكن هذا التحالف من إحلال الأمن والسلم والاستقرار في العالم بل زاد في الطين بلة وأصبح العنف والقتل والتخريب هو المشهد الذي يلازم حياة الناس في كل مكان، ويخلق لديهم إحساساً بالخوف وبعدم الاطمئنان.

وأخذ مجلس الأمن ينسب لنفسه وبإفراط مسؤوليات تتعلق بـ (التدخل الوقائي) بشكل يحوله الى ما يشبه مجلس الأمن الاقتصادي في حين أن المواد (١٠) و(١١) و(١٤) و(٥٥) و(٦٠) من ميثاق الأمم المتحدة تحدد صراحة أن مجال الأمن الاقتصادي من اختصاص الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والإجتماعي وهذا يوضح إختلال التوازن بين أجهزة الأمم المتحدة الرئيسة لصالح مجلس الأمن الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة[٢٨].

وفي هذا الإطار، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بحملة دبلوماسية وإعلامية شرسة داخل المحافل الدولية وخارجها الغرض منها دفع المنظمة الدولية ال ى دعم وتأييد طروحاتها حول أفغانستان والعراق، وذلك في سبيل الحصول من مجلس الأمن الدولي على قرار يجيز إستخدام القوة ضدهما (كما إعتادت على ذلك)[٢٩].

لقد كشفت الحرب الأمريكية ضد أفغانستان والعراق أن المصالح الحيوية الأمريكية تحرف مفهوم الدفاع الشرعي عن النفس الذي تذرعت به الولايات المتحدة الأمريكية لتسويغ حربها ضد هذه الدول وتضعف قيمة

---

[٢٧] فيليب جولوب، تحولات السياسة الإمبراطورية، نقلا عن (لوموند ديبلوماتيك) آذار/ مارس ٢٠٠٣م، المصدر: الأنترنيت، الموقع/ http://midadulqalam.net/midad/of_phpfunktion/hauptrahmen.php

[٢٨] ينظر: عبد المنعم القاضي، مقترحات بشأن صون السلم والأمن الدوليين في إطار اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة، مجلة دراسات قانونية، بيت الحكمة، العدد (٣)، بغداد، ٢٠٠٠، ص ص١٠٩- ١١٠.

[٢٩] د . سايمون سرفاتي،مرحلة حاسمة بالنسبة للأهداف والالتزام، نشرة واشنطن، مكتب برامج الإعلام الخارجي، المصدر: الأنترنيت، الموقع / www.usinfo.state.gov

القانون الدولي – القاعدة القانونية الدولية، وتقضم السلطات والصلاحيات الحقيقية لمنظمة الأمم المتحدة. فلا أحد من الأهداف والمسوغات الأمريكية المقدمة – الدفاع عن المصالح الحيوية / النفط، نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية – يسوغ هذه الحرب أو يوفر لها أساساً قانونياً مشروعاً، وذلك أياً كانت الأرضية التي يتم الإرتكاز إليها– فقهية أو قانونية أو عرفية – كمحاولة لتوفير أساس كهذا . ويبقى سندها الوحيد السياسي – العسكري بالأساس هو «مبدأ بوش» الجديد، أي تلك النظرية التي ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول / سبتمبر ٢٠٠١، والقائمة على مبدأ الإستباقية (الحرب الوقائية) وهي نظرية حرب متعارضة مع قواعد الشرعية الدولية ومع المصلحة الدولية العامة المشتركة المتمثلة أساساً في حفظ وضمان السلم والأمن لجميع الدول، كبيرها وصغيرها[٣٠].

وقبل الشروع في تفصيل المخالفات التي قامت وتقوم بها الولايات المتحدة للقوانين والأعراف الدولية في العراق لا بد أولاً من التذكير بأن فكرة القانون الدولي بمفهومه الحديث إنما أقره العالم أجمع بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بالدرجة الأولى لتفادي "مرارات الحروب التي جلبت للإنسانية الدمار مرتين في عصرنا الحاضر"، كما نصّت على ذلك ديباجة ميثاق الأمم المتحدة.

١. تمثلت الخسارة الأولى التي منيت بها الشرعية الدولية في عهد بوش الابن في إصرار الولايات المتحدة على الإنفراد بالقرارات السياسية والستراتيجية بعيدا من الإرادة الدولية .

٢. جاءت المخالفة الثانية التي إرتكبتها الولايات المتحدة في التهديد بإستخدام القوة العسكرية في العلاقات الدولية. فهذا في حد ذاته يتعارض مع نص المادة (٤) الفقرة (٢) والتي تحرم مجرد "التهديد باستخدام القوة" في العلاقات الدولية .

٣. ليس هناك شك في أنّ أهم المخالفات القانونية الدولية التي إرتكبتها إدارة بوش يتمثل بالإعتداء المسلح على دولة أخرى ذات سيادة. فالولايات المتحدة أجازت لنفسها إستخدام القوة العسكرية من غير مسوغ قانوني دولي، مخالفة بذلك المادة (٤) الفقرة (٢) من الميثاق التي تحرم "استخدام القوة في العلاقات الدولية". إذ أنّ استخدام القوة العسكرية لا يجوز إلا في حالتين: الأولى هي حالة الدفاع عن النفس المفصلة في المادة (٥١) من الميثاق، والثانية هي حالة تفويض مجلس الأمن لدولة ما أو مجموعة من الدول استخدام القوة العسكرية ضد دولة أخرى قامت بخرق القوانين الدولية كما أوضحت ذلك المادة (٤٢) من الميثاق. وأما حالة الدفاع عن النفس المسموح بها في المادة (٥١) فهي إنما تجيز ذلك حال تعرض دولة ما لهجوم عسكري من جانب دولة أخرى فقط. وهكذا، فإستخدام القوة العسكرية ضد أفغانستان والعراق لا يمكن أن يسوغ على أنه دفاع عن النفس طبقا للمادة (٥١)، كما أنه لا يمكن أن يسوغ بأنه مأذون به من جانب مجلس الأمن . فغني عن القول

[٣٠] محمد الهزاط، الحرب الأمريكية– البريطانية على العراق والشرعية الدولية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٩٢، السنة السادسة والعشرون، مركز دراسات الوحدة العربية، حزيران/ يونيو٢٠٠٣، ص٧٨.

أنّ قرار مجلس الأمن (١٤٤١) لم يمنح الدول الأعضاء حق استخدام القوة ضد العراق، ولولا هذا لما استماتت الولايات المتحدة لاستصدار قرار ثانٍ من مجلس الأمن يجيز استخدام القوة العسكرية ضد العراق [٣١].

ويؤكد تعليق مؤسسة "المشروع من أجل قرن أمريكي جديد" أن "نجاح مذهب "بوش" يحتاج إلى عنصرين جوهريين هما أولاً: وجود قيادة أمريكية نشطة على المستوى العالمي، وهذه القيادة متمثلة بإدارة "بوش"، التي أكدت أن أعداءها ينظرون للعالم كساحة حرب، وأوضح انه يريد التحرك بشكل وقائي وسريع ضد التهديدات النووية والبيولوجية والكيميائية؛ أما العنصر الثاني فهو تغيير الأنظمة في دول مثل العراق وإيران وكوريا الشمالية".

وللولايات المتحدة دور مباشر في التأ ثير على الامم المتحدة في قضايا ومجالس عدة من ضمنها مجلس الامن والجمعية العامة.

اذ يضم الاطار المؤسسي لنظام الامن الجماعي الاجهزة الرئيسة في الامم المتحدة التي تلعب دوراً في مجال حفظ الامن والسلم الدوليين وهي مجلس الامن، الجمعية العامة، الامين العام، (والحق أعطى ميثاق الأمم المتحدة الصلاحيات التنفيذية الواسعة لمجلس الأمن، في حين جعل الميثاق قرارات الجمعية العامة مجرد توصيات غير ملزمة). ولكن دور هذه الاجهزة منذ نشأة الامم المتحدة وحتى الوقت الراهن قد اعتراه مد وجزر فدور مجلس الامن أو دور الجمعية العامة او دور الامين العام تارة يقوى على حساب الاجهزة الاخرى ثم لا يلبث ان ينحسر، وقد ارتبط ذلك بتوازن القوى السائد في النظام الدولي.

وفيما يتعلق بالجمعية العامة للامم المتحدة فلها حرية مناقشة الشؤون السياسية باعتبارها من المسائل التي تدخل ضمن نطاق ميثاق الهيئة، كما ا ن للهيئة ان تنظر في المبادئ العامة للتعاون في حفظ السلم والامن الدولي ويدخل في ذلك المبادئ المتعلقة بنزع السلاح وتنظيم التسلح ولكن الجمعية العامة لاتملك اتخاذ قرارات فاصلة بشأنها، وتقتصر سلطتها على ابداء توصيات لاعضاء الهيئة أو لمجلس الامن في هذه المسائل، او ان تسترعي نظر المجلس للمواقف التي تجعل الامن والسلم الدولي عرضة للخطر، وهو الذي يقرر ما يلزم اجراؤه في تلك الحالات . واذا عرضت على الجمعية العامة مسألة تقتضي اتخاذ عمل من اعمال المنع او القمع وجب عليها احالتها الى مجلس الامن، لانه هو لوحده المختص باتخاذ قرارات في هذا الشأن. وعلى الجمعية العامة من ناحية اخرى ان تمتنع عن ابداء اي توصيات في نزاع ينظر فيه مجلس الامن، ما لم يطلب منها المجلس ذلك . وهذا التضييق على الجمعية العامة في مجال النشاط السياسي قد

[٣١] عبد الله تركماني، مصدر سبق ذكرهً. ص ص٣-٤. وينظر كذلك: جمال قنان، نظام عالمي جديد أم سيطرة إستعمارية جديدة ؟، سلسلة كتب المستقبل العربي(١٦)، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٩، ص ص١٣٦- ١٤٠.

يكون مرجعه ما اثبتته التجارب من كثرة عدد الاعضاء فيها وما يتبعه من عدم المرونة ومن تشتت الاراء مما يجعل منها اداة غير صالحة للفصل في الامور الشائكة سياسياً[٣٢].

ان قرارات مجلس الامن تأتي تعبيراً عن موازين القوى في النظام الدولي أكثر من تعبيرها عن الشرعية الدولية. والحق أن الخلل في سلوك وتوجهات مؤسسات الأمم المتحدة ي عزى للتدخلات الكثيرة من الدول الكبرى وليس للخلل في نظام الأمم المتحدة.

فممارسات الامن الجماعي الدولي المعاصر توضح بجلاء اتساع مفهومه ونطاقه ليمتد الى مجالات لم تكن داخلة فيه اصلاً كما توضح الانتقائية الواضحة في تحديد اولويات التدخل او عدم التدخل واتخاذ تدابير الامن الجماعي من قبل مجلس الامن . لذا فان مسائل (حقوق الانسان، التدخل الانساني، مشاكل اللاجئين، المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والانسانية والبيئية، مشكلة الارهاب الدولي) قد اصبحت مجالات يعترف فيها بجواز التدخل بتدابير الامن الجماعي من قبل مجلس الامن، لان التركيز على هذه المسائل يعبر عن توجه سياسي لمجموعة من الدول والنخب السياسية اكثر من كونه تعبيراً عن اجماع الارادة الدولية.

ان الاجهزة السياسية متمثلة في مجلس الامن والجمعية العامة وما ينبثق عنها من اجهزة فرعية هي التي عهد اليها بوظيفة التسوية السلمية للمنازعات ذات الطابع السياسي، لكننا نجد مجلس الامن نتيجة التحولات الراهنة في النظام الدولي قام بالاستئثار بمسؤوليات تتجاوز فصل السلطات الذي نص عليه الميثاق، اذ لا يمكن اعتبار ان الميثاق قد منح مجلس الامن على وجه الحصر مسؤولية وضع مبادئ وسياسات من اجل توجيه عمل المنظمة، ووفقاً للمادتين (١٠) و(١١) من الميثاق فان هذه المسؤولية تقع على عاتق الجمعية العامة بوصفها الجهاز المكلف صراحة بوضع هذه المبادئ والسياسات العامة[٣٣].

لذا نجد الدول المهيمنة على النظام الدولي تحاول حصر الشرعية في وظيفة وصلاحيات مجلس الامن على حساب الجمعية العامة والوكالات المتخصصة الاخرى وبما يجعل من المجلس منظم الحركة في النظام الدولي يتحكم في مطالب البيئة الدولية ويكيفها على وفق مصالح اعضائه الدائمين وبما يخلق نظاماً دولياً قائماً على الهيمنة وتكريساً لها[٣٤].

ولا نستطيع ان نجد حداً ادنى من العمل المستقل للامم المتحدة الا اذا توافرت الارادة السياسية لدى أغلبية الدول لأن تعطي للأمم المتحدة الفرصة لكي تعمل، أو اذا توافرت الارادة السياسية لدى مجموعة من الدول التي تؤمن بالعمل المشترك[٣٥].

---

[٣٢] د. فاروق عثمان طه، دراسات في تاريخ العلاقات الدولية والحضارة الحديثة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٦، ص ص٣٧٩-٣٨٠.

[٣٣] عبد المنعم القاضي، مصدر سبق ذكره، ص١٠٩.

[٣٤] عمار بن سلطان، الامم المتحدة والتحديات الجديدة، مجلة افاق عربية، العددان (٣-٤)، بغداد، ٢٠٠٠،ص٣٤

[٣٥] د. سعيد اللاوندي، وفاة الامم المتحدة "ازمة المنظمات الدولية في زمن الهيمنة الامريكية "،ط١، نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة ، ٢٠٠٤، ص٢٩٣.

من الطبيعي ان تسعى الولايات المتحدة في ظل توازن القوى العالمي الجديد الى ان تصوغ قانوناً دولياً جديداً يكون اكثر طواعية لها واكثر تعبيراً وخدمة لاهدافها ومصالحها السياسية والمادية هذا يعني ضرورة تعديل ميثاق الامم المتحدة أو ابعد من ذلك صياغة ميثاق اممي جديد يناسب الوضعية الدولية الجديدة ويعكس موازين القوى داخل العلاقات الدولية حيث تبرز الولايات المتحدة كقوة وحيدة.

وعكست مناقشات مجلس الامن حول التدخل العسكري في العراق في عام ٢٠٠٣ سعي امريكا لتهميش نظام الامم المتحدة في حين تقوم دول كبرى (اوربا وروسيا والصين)[*] بالعمل على توطيد هذا النظام والتقيد به والمحافظة على مؤسساته وا لتمسك بشرعيته، وهي تلقى الدعم من الكثير من دول العالم الثالث، بحيث لم تستطع امريكا انتزاع قرار بالحرب على العراق من مجلس الامن فذهبت الى الحرب بلا قرار ولكنها عادت تطلب شرعنة تدخلها من مجلس الامن بعد اسقاط نظام صدام حسين.

ان الولايات المتحدة تسعى الى فرض ر ؤيتها الستراتيجية على العالم ليس فقط بالقوة العسكرية بل عبر العولمة ايضاً وهكذا تضع مختلف المؤسسات الدولية تحت هيمنتها : البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، كما تقف من جهة ثانية ضد كل تشريع أو مؤسسة جديدة يمكن ان تحد من حرية تصرفها عملياً وقانونياً[٣٦].

وتأتي الولايات المتحدة في مقدمة الدول التي لا تسدد مستحقاتها المالية –لا سيما في ظل توسع عمليات حفظ السلام وزيادة التكاليف المترتبة عليها– وعلى الرغم من انها تعد الممول الاكبر للامم المتحدة الا ان اسهامها المالي هذا يعد اسهاماً سياسياً ما دامت الامم المتحدة تخدم المصالح الامريكية وتسير على وفق مؤشراتها[٣٧].

ان اغلبية اعضاء الكونغرس الامريكي –لا سيما الجمهوريون– ينظرون الى الامم المتحدة على انها استثمار، وان الكونغرس ودافعي الضرائب هم المستثمرون ولا بد ان يكون هذا الاستثمار مربحاً وينظر هؤلاء الى الامم المتحدة وكانها ينبغي ان تكون اداة من ادوات السياسة الخارجية الامريكية فاما ان تكون كذلك أو لا معنى لكي تبدد الولايات المتحدة اموال دافعي الضرائب الامريكيين على مسائل لا تفيد المصالح الامريكية، وان الامم المتحدة مطالبة باعادة صياغة دورها لتكون اكثر قدرة على مواجهة مصادر التهديد الجديدة للامن والسلم الدوليين لا سيما انتشار الاسلحة النووية، الارهاب الدولي، الجريمة المنظمة، تدهور البيئة، التوترات الجديدة الناشئة عن التنافس الاقتصادي بين التكتلات الدولية، ولا يخفى ان هذه كلها تتضمن قائمة التهديدات الجديدة التي تعدها الولايات المتحدة على قمة اولوياتها للسياسة الخارجية[٣٨].

---

[*] وتعمل أحياناً هذه الدول على تهميش دور الأمم المتحدة عندما يطرح موضوع أو قضية ذات مساس بمصالحهم.

[٣٦] المصدر نفسه، ص٢٥٢.

[٣٧] نهى المكاوي، سياسة الولايات المتحدة ومستقبل الامم المتحدة، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٢١)، القاهرة، ١٩٩٥، ص٢٢٤.

[٣٨] احمد بهي الدين، مشروع كوفي عنان لاصلاح الامم المتحدة، مجلة السياسة الدولية، العدد(١٣٠)، القاهرة، ١٩٩٧، ص١٨١.

ويذهب رأي الى ان الولايات المتحدة كثيراً ما تحاول اظهار الامم المتحدة بمظهر الضعف عن طريق نقض الامكانيات المالية لتضطر الاخيرة الى الرحيل عن منطقة الصراع تاركة الساحة للبديل الامريكي لمعالجة الصراع[٣٩].

على الرغم م ن توسع دور مجلس الامن الا انه ينبغي الاشارة الى ان مستقبل هذا الدور يواجه تحدياً خطيراً يرتبط بمستقبل الجدل الواسع النطاق داخل حلف شمال الاطلسي (الناتو) بشأن مستقبل الحلف بعد تغير البيئة الستراتيجية الامنية في اوربا منذ انتهاء الحرب الباردة، لا سيما ان الو لايات المتحدة تؤيد بقوة الاتجاه الذي يدعو الى ضرورة توسيع اختصاصات الحلف على ان يقوم بالدفاع عن اعضائه ضد اي تهديد بصرف النظر عن مصدر هذا التهديد او نطاقه الجغرافي، اذ يدعو هذا الاتجاه الى اعطاء الناتو قدراً اكبر من حرية الحركة فيما يتعلق بقرار استخدام القوة او التهديد باستخدامها، ولا شك في ان حسم الجدال لصالح هذا الاتجاه او الرؤية سوف يلقي بظلال قاتمة على مستقبل نظام الامن الجماعي[٤٠].

ان قرارات مجلس الامن يمكن ان تكون اكثر وزن اً وفاعلية عندما يكون له ذراع مسلحة، لان عمليات حفظ السلام قد بينت محدودية الامم ال متحدة في البوسنة وغيرها من المناطق بسبب غياب القدرة على القتال والدفاع، وفرض السلام.

المبحث الثالث: الرؤية الامريكية ومشاريع اصلاح الامم المتحدة

ان مفهوم الاصلاح في اطار منظمة الامم المتحدة هو عملية تحويل او الغاء ما هو قائم من تصورات وافكار وهياكل ومؤسسات واجراءات، وقد يتضمن اقامة مؤسسات جديدة[٤١]. بعبارة اخرى، ان مفهوم الاصلاح يقصد به ان المنظمة بحاجة لاعادة تشكيل ملموس، وذلك لكي تؤدي ما يطلبه المجتمع الدولي منها بشكل افضل، فالهدف الاساس لهذا الاصلاح هو بلوغ اقصى فعالية مؤسسية للامم المتحدة[٤٢].

ان تغيير الهيكل القائم للامم المتحدة بما يتلائم مع حقائق اليوم يشكل ضرورة لا غنى عنها فلقد قامت الامم المتحدة في وقت لم تكن فيه معظم دول العالم النامية دولاً مستقلة بل مستعمرات ولذا لم تمارس حقها المشروع في تشكيل نظام يفترض فيه ان يمثل الجماعة الدولية كلها.

والحقيقة ان رؤى القوى العالمية والاقليمية المختلفة حول موضوع اعادة هيكلة الامم المتحدة هي رؤى شديدة التباين ان لم تكن متعارضة ومتضاربة[٤٣].

---

[٣٩] فخري الهواري، هل يشهد القرن الواحد والعشرين انهيار الامم المتحدة؟، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٢٦)، ١٩٩٦، ص٦١.

[٤٠] زبغينيو بريجنسكي، حلف شمال الاطلسي وخيارات التوسع، مجلة شؤون الاوسط، العدد (٨٣)، بيروت، ١٩٩٩، ص ص٩-١٥

[٤١] الوثائق الرسمية للامم المتحدة، بعض الافكار بشأن اصلاح الامم المتحدة، تقرير مرفوع بقلم مور يس برتراند، وثيقة الامم المتحدة، A/40/988 في December/1985

[٤٢] الوثائق الرسمية للامم المتحدة، تقرير الامين العام عن اعمال المنظمة المقدم الى الدورة (٥١) للجمعية العامة، اصلاح الامم المتحدة، تدابير ومقترحات، الوثيقة المرقمة (A/51/950/23Sep 1997) ص١٠.

[٤٣] عبد الرحمن عبد العال، مصر وقضية اصلاح الامم المتحدة، مجلة السياسةالدولية، العدد (١٤٢)، القاهرة، ٢٠٠٠، ص١٤٥.

وفي هذا السياق تحتل المقترحات التي طرحها الامين العام الأسبق (د.بطرس غالي) في تقريره (خطة السلام) اهتماماً خاصاً والذي تم بناءً على تكليف من مجلس الامن، غير ان التطوير الذي طلب منه ان يقدم تقريراً بشأنه كان مقتصراً فقط في نطاقه على القضايا المتعلقة بمهمات الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظه وكان مشروطاً ان يكون في اطار الميثاق واحكامه ومع ذلك استطاع (د. غالي) ان يطرح في تقريره رؤية متكاملة لتنشيط دور الامم المتحدة في المسائل المتعلقة بالسلم والامن الدوليين [٤٤]. لكن الاصوات ارتفعت محذرة من ان (خطة السلام) لا تعد سوى كونها مخططاً لنظام دولي جديد يمنح الولايات المتحدة صلاحيات وسلطات مطلقة بالتعاون مع مجلس الامن للسيطرة على العالم وان تنفي ذ هذه المقترحات يمثل حالة وسطية بين منظمة الامم المتحدة وبين تشكيل حكومة عالمية استبدادية[٤٥].

وقد وجدت هذه المخاوف صداها ايضاً في النقد الموجه الى مشروع الامين العام كوفي عنان لاصلاح الامم المتحدة، اذ انه ركز على اعادة هيكلة وترشيد سكرتارية الامم المتحدة في استجابة واضحة للمطالب الامريكية وتجاهل مطالب الدول النامية سواء من ناحية تفعيل دور الامم المتحدة في دفع عملية التنمية الاقتصادية فيها أو من ناحية اصلاح مجلس الامن بحيث تمثل فيه تمثيلاً عادلاً ومتوازناً وهو الامر الذي نظر اليه بعضهم على ان هدفه الحقيقي هو ا بطال اي مفعول للمنظمة الدولية وانهاء وجودها في ظل النظام الدولي الجديد واحتلال الولايات المتحدة لمركز القطب الاوحد المهيمن[٤٦].

ان الامم المتحدة اما ان تتحول الى اداة فعالة لتنظيم شؤون العالم وفقاً لنص ميثاقها وروحه أو محض اداة للهيمنة الامريكية على العالم، أو حالة وسطى بين هذا وذاك.

لذا وجب وضع ستراتيجية جديدة لنظام دولي جديد يتسم بالعدالة والمشاركة الفعلية لجميع الدول في اتخاذ القرارات ذات الصلة بالامن والسلم الدوليين وقد ظهر اتجاه يرمي الى اجراء تعديلات حقيقية واساسية على الميثاق لكي يتلائم مع الاوضاع العا لمية المستجدة ويساعد الدول الصغيرة على حل مشاكلها من خلال اشتراك جميع الدول في تطوير معايير جديدة للعلاقات الدولية تستند الى العدل والمساواة بين جميع الدول[٤٧]. الا ان هذه الدعوة الاصلاحية تصطدم برفض امريكي على نحو ينم عن مقاصد واهداف سياسية تتمثل في تغييب وا بعاد ارادة الجماعة الدولية عن الاسهام في رسم السياسات وتحديد الاهداف والمبادئ والقواعد السلوكية التي تضبط وتنظم التفاعلات الدولية الجديدة على قاعدة المساواة في السيادة وتغييب ارادة الجماعة الدولية يسمح للولايات المتحدة بسن القواعد التي تحكم سير النظام الدو لي الجديد وفرضهما على الجميع بما يحقق مصالحها[٤٨].

---

[٤٤] د. حسن نافعة، العرب وتطوير الامم المتحدة، مصطفى الحمارنة (محرراً): العرب في الستراتيجيات العالمية، مركز الدراسات الستراتيجية، الجامعة الاردنية، عمان، ١٩٩٤، ص٣٥٦.

[٤٥] احمد يوسف القرعي، بطرس غالي وتجربة اصلاح الامم المتحدة، مجلة السياسة الدولية، العدد(١٢٦)، القاهرة، ١٩٩٦، ص ص١٢٥-١٢٧.

[٤٦] احمد بهي الدين، مشروع كوفي عنان لاصلاح الامم المتحدة، مصدر سبق ذكره، ص١٨٢.

[٤٧] مندوب امين الشالجي، مستقبل هيئة الامم المتحدة في ظل النظام العالمي الجديد، مجلة افاق عربية، العدد(٣)، بغداد، ١٩٩٤، ص٨.

[٤٨] عمار بن سلطان، مصدر سبق ذكره، ص٣٤.

ان نظام الامم المتحدة يحتاج الى اصلاح "في العمق" ان اردنا ان نجعله قادراً على حل مشاكل العالم. لذا يلزم الدعوة لمؤتمر عام لمراجعة الميثاق في جنيف (افضل من نيويورك لتجنب وضع المؤتمر تحت اشراف امريكي). مثل هذا المؤتمر لم تتم الدعوة اليه منذ عام ١٩٤٥ رغم ان المادة ١٠٩ من الميثاق قد اشارت اليه بل اوصت بعقده بعد التصويت عليه في الجمعية العامة باغلبية الثلثين وتصويت تسعة من اعضاء مجلس الامن، لانه يجب ان تكون التعديلات المقترحة مقبولة ومصدق عليها من الدول باغلبية الثلثين. وذلك حتى يمكن اعداد وتهيئة المنظمة للمحيط السياسي والاقتصادي والثقافي العالم ي في القرن الواحد والعشرين "فيما هو ابعد من الاصلاحات الادارية الداخلية " يجب ان يكون اول اصلاح مهماً موجهاً بالاساس الى بناء وكفاءة مجلس الامن.

ان ذوبان السلطة العالمية في نظام متعدد الاقطاب يسيطر عليه الاقتصاد ويمنع تكوين اي اتفاق جماعي او يدعم اية حلول وسط بات امرا مرجحاً فعلى سبيل المثال، فان مؤتمر كيوتو للمناخ يكشف صعوبة ظهور اتفاق في مسألة حيوية تخص مستقبل الانسانية وهي حماية طبقة الاوزون.

أن هناك مقترحات تستهدف العمل تدريجياً وعلى مراحل لوضع اسس حكومة فدرالية تقوم على تمثيل ديمقراطي للشعوب، تكون فيه الجمعية العامة بمثابة برلمان عالمي ومجلس الامن كحكومة تقوم بتمثيل قائم على تكتلات اقليمية متجانسة بدرجة كافية، مع التنسيق مع الوكالات المتخصصة التابعة للامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية من أجل تحقيق أهداف ومبادئ الأمم المتحدة[٤٩].

اصبح مجلس الامن عرضة للانتقاد لغياب الديمقراطية فيه –بالطبع ليس الهدف الاوحد هو اعطاء المانيا أو اليابان عضوية دائمة– وانما الهدف هو دخول بلاد غير غربية في عضوية المجلس، لان العالم قد تغير واصبح متعدد المراكز، فمن المفترض ان يكون الاتحاد الاوربي ممثلا باحد اعضائه فقط، وتمثل امريكا الشمالية بعضو وامريكا الجنوبية كذلك "بطريقة دورية" وافريقيا بعضو "دوريا ايضا" وهكذا الحال مع اسيا ومنطقة الباسفيك– ويمكن زيادة الاعضاء من ١٥ الى ٢٠ عضواً بحيث يكونون متساوين في الحقوق مع الغاء حق الفيتو حتى يمكن تجنب معوقات الحرب الباردة . والقرارات تتخذ با غلبية الثلثين، لان الاجماع لا يخلو من مخاطر الاعاقة التي تجعل المجلس غير قادر على ممارسة العمل والاغلبية البسي طة تفرض نوعا من القيد فسوف يعد مبالغا فيه من جانب الدول صاحبة الفيتو . والى جانب تعديل التكوين وقواعد عمل المجلس يلزم توسيع دائرة كفايته كما يجب ان يكون للمجلس سلطة في المجال الاقتصادي والاجتماعي ابعد من وظائفه الحالية "وهي الحفاظ على السلم والامن الدوليين ".وفي عالم اصبح اصغر واكثر تواصلا يصبح مفهوم الامن الدولي ممتدا الى الكثير من المجالات : البيئة، الفوارق الاجتماعية، انتهاك حقوق الانسان، سباق التسلح[٥٠].

[٤٩] د. حميد فرحان محمد، اصلاح الامم المتحدة "دراسة قانونية وسياسية"، ط١، بغداد، ٢٠٠٩، ص ص٦٦-٦٧.

[٥٠] د.سعيد اللاوندي، الامم المتحدة "ازمة المنظمات الدولية في زمن الهيمنة الامريكية"، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٥٧- ٢٥٩

وبمقتضى مقترحات الاصلاح من الممكن أن يشرف المجلس على عمل الوكالات الاقتصادية الكبيرة: البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، مكتب العمل الدولي، منظمة الاغذية والزراعة، وقد اقترح البعض اقامة سلطة جديدة ((مجلس امن اقتصادي)) لكن الفكرة استبعدت لصعوبة العمل بين المجلسين بينما الحفاظ على السلام والتنمية الاقتصادية اصبح اكثر من اي وقت مضى مرتبطاً ببعضهما البعض.

وبالنسبة للجمعية العامة سوف تعمل كمشرع لتحديد واقرار ميزانية جميع عمليات المنظمة، ثم ان الاغلبيات تستطيع ان تتكون او تنحل طبقا للتحالفات الاقليمية وفي ظروف محددة يمكن للجمعية العامة مراقبة مجلس الامن، وحتى لا تتحول المنظمة الى اداة في متناول الاكثر قوة على حساب الاضعف يجب ان تمنح الجمعية العامة سلطة كبيرة وملموسة.

ان تزويد منظمة الامم المتحدة بقوات عسكرية خاصة اصبح ضرورة اذا اردنا ان نتجنب تدخل قوة عسكرية كبرى مثل الولايات المتحدة التي تسمح لنفسها لوحدها بسبب تفوقها بالتدخل عندما ترغب، ويذهب نفر من الخبراء الى القول بان السلام العالمي لا يمكن ان يقوم على اساس سيادة دولة عظمى واحدة حتى لو كانت لا تسرف في استخدام وسائله ا العسكرية، والحل هو اقامة مجلس معدل في تكوينه مصرح له بامكانية استخدام القوة للحفاظ على السلم والامن الدوليين.

فلم تخطئ الولايات المتحدة عندما ارادت اعادة النظر في قيمة مساهمتها اذ ليس من المعقول ان تقوم دولة واحدة بسداد ٢٥% من موارد المنظمة، لان هذا الاعتماد يخلق نوعا من "التبعية" من جانب الامم المتحدة تجاه واشنطن فضلا عن موقعها الدائم في نيويورك. وحتى نجعل المنظمة مستقلة عن الدول يجب ان نوفر لها موارد اً خاصة كما هو الحال بالنسبة للاتحاد الاوربي، وبجانب مساهمات الدول يسمح للمنظمة بفرض ضريبة على بعض الانشط ة العامة (تذاكر الطيران الدولية، التجارة البحرية، تغيير العملات، الاستخدام البريدي او التلفوني الدولي، شبكات القمر الصناعي ..) وبذلك ستحقق المنظمة اساسا ماديا قويا يسمح بوضع برامجها في مأمن من اغراض الدول . وتحتفظ الدول بالسيطرة على هذه الموارد من خلال الرقابة المالية في الجمعية العامة . وان هذه الوسائل لن توجه فقط لادارة الامم المتحدة ولكن ايضا لصالح التنمية والاعمال الانسانية وانشطة حقوق الانسان والبيئة والامن الدولي على اساس مالي مستقر وذلك لتفعيل دور المنظمة[٥١].

وهنالك ثمة **ثلاثة سيناريوهات** يرصدها الباحثون حول مستقبل الامم المتحدة:

أولاً: سيناريو التهميش: اذ يتحدد اداء وفاعلية الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة بمدى الدعم والمساندة الامريكية لها، وبمعنى اخر فانه ما لم تعكس الامم المتحدة وهذه الوكالات اهداف ومصالح الولايات المتحدة بوصفها القطب الاوحد في العالم فان الولايات المتحدة سوف تستمر في التصرف بطريقة انفرادية دون اللجوء

[٥١] د. سعيد اللاوندي، المصدر نفسه، ص ص٢٥٩-٢٦٥.

الى هذه المنظمات وتهميشها، وبالتبعية فان صلة الامم المتحدة بالمجتمع الدولي بصفتها المؤسسة المعبرة عنه سوف تنقطع، ومن ثم يتوقع ان ينحصر دورها في بعض المجالات المحدودة مثل الاغاثة الانسانية، وكذلك تهميش دورها لصالح المنظمات والتجمعات الاقليمية الناجحة مثل الاتحاد الاوربي، لكن هذا السيناريو يتجاهل حقائق عدة يكشف عنها تاريخ وخبرة الامم المتحدة واهمها:

أ. ان القصور في اداء الامم المتحدة لم يكن مجرد انعكاس تام لتوزيع القوى في العالم، وانما نبع وبدرجة لاتقل اهمية عن ضعف التنسيق سواء فيما بين الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة من ناحية مما اهدر كثيراً من الموارد والجهود في برامج متكررة، او فيما بين الامم المتحدة والمنظمات الاقليمية من ناحية اخرى ومن ثم فان من شأن تفعيل مثل هذا التنسيق واصلاح اجهزة الامم المتحدة وبخاصة مجلس الامن ان يؤدي الى الارتقاء باداء الامم المتحدة حتى في ظل هيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي.

ب. ان هذا السيناريو يتجاهل الدور المهم للامم المتحدة في مجالات ايجاد المعايير، ونشر القيم، وتبادل المعلومات ورعاية المفاوضات وهي المجالات التي يمكن استخدامها ليس فقط في اضفاء الشرعية على العمل السياسي، وانما ايضا في توجيه برامج وقرارات الامانات العامة للمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية وكذلك الحكومات.

ثانياً: سيناريو الفاعلية: وبمقتضاه فان الامم المتحدة والمنظمات الدولية بصفتها فاعلا مستقلا في النظام الدولي سوف تمارس دورا اكثر اهمية من ذي قبل خلال المرحلة المقبلة من حياة المجتمع الدولي، وذلك نظراً لوجود تحديات عالمية لا يمكن لأية دولة مواجهتها بمفردها . من قبيل قضايا التفكك الداخلي للدول،الارهاب الدولي، تدفقات اللاجئين، الايدز وغيرها، ويرى ان صار المدرسة الليبرالية ان الامم المتحدة تمثل الاطار الانسب لمعالجة مثل هذه التحديات العالمية، ولكن يعيب هذا السيناريو تقليله المبالغ فيه للقيود البنيوية لهيكل النظام الدولي على حدود الدور الذي يمكن ان تضطلع به الامم المتحدة في العلاقات الدولية.

ثالثاً: سيناريو ستراتيجية الدوائر المتعددة : وبمقتضاه تسعى الامم المتحدة الى تعميق صلتها بالمجتمع الدولي بصفتها مؤسسة والرمز المعبر عن آماله ومشكلاته . وفي سبيل ذلك يلاحظ ان الامم المتحدة بدأت تتحرك على أصعدة متعددة في آن واحد، وذلك كما يلي:

أ. فمن ناحية اولى نجد ان الامم المتحدة بدأت تخطو خطوات بعيدة نحو ايجاد شراكة مع المنظمات غير الحكومية وتعميق التعاون معها .(لان عدد المنظمات غير الحكومية المعتمدة لدى الامم المتحدة قد بلغ ٢٠١٠ منظمة في اوائل عام ٢٠٠١).

ب. محاولة تجنب الصدام مع الولايات المتحدة بقدر الامكان، مع التعاون معها كلما سنحت الفرصة لذلك، ولكن دون ان يصل الامر الى حد التواطؤ مع السياسة الامريكية.

ج. دعم جهود المنظمات الاقليمية والتعاون معها في مجال حفظ السلم والامن الدوليين وغيرها من القضايا الاقتصادية والاجتماعية.

د. محاولة حشد الجهود لترجمة مبادرات اصلاح الامم المتحدة الى واقع، وبخاصة اصلاح مجلس الامن وتوسيع عضويته ليصبح اكثر تمثيلاً وجعل النظام الدولي اكثر ديمقراطية.

وهكذا فمن المتوقع ان تتجاوز الامم المتحدة خلال المستقبل المنظور مرحلة التهميش ولكن دون الوصول الى حد التواطؤ مع السياسة الامريكية أو الوصول الى مرحلة الفاعلية للمدرسة الليبرالية. وذلك الى حين اما حدوث تحول في ستراتيجية الحد الادنى الامريكية تجاه المنظمة او انتقال النظام الدولي الى نظام التعددية القطبية بدلا من نظام القطب الواحد[٥٢].

ان اصلاح الامم المتحدة لا بد ان يسبقه تحديد لأولويات الاصلاح، والتأكيد على ضرورة توسيع نشاط المنظمة وليس الحد منه ويأتي ذلك لصلاحية مبادئ المنظمة في ضبط التفاعلات الدولية مستقبلا، وان ما قد شاب دورها في الماضي وفي الوقت الحاضر انما يرجع الى سياسات القوى الكبرى وليس الى اجهزة الامم المتحدة او مبادئها.

ان المطالبة بزيادة عدد الدول الدائمة العضوية بمجلس الامن يبدو الان منطقيا بعد القفزات الهائلة في عدد الدول الاعضاء الذي ارتفع من ٥١ دولة عند تأسيس المنظمة عام ١٩٤٥ الى ١٩٧ دولة في الوقت الراهن. كما ان التوسيع الجغرافي للمقاعد الدائمة لم يعد مقبولا بالمرة، فمن غير المنطقي ان تقتصر العضوية الدائمة على اوربا وآسيا وامريكا الشمالية وتستبعد منها قارتا افريقيا وامريكا الجنوبية اللتان يقترب عدد دولهما من نصف عدد اعضاء المنظمة الدولية ومن ثم يصبح مقبولا المطالبة بتخصيص مقاعد دائمة لهاتين القارتين بما يحقق التمثيل الجغرافي العادل من ناحية، وديمقراطية صنع القرار الدولي من ناحية اخرى. وفي اطار دعاوى ما سمي باصلاح الامم المتحدة تبين ان لكل دولة بحسب تصنيفها الايديولوجي، هدفا ووجهة من هذا الامر.

فالدول الراسمالية "المتقدمة" التي كسبت الحرب الباردة تريد ادخال تعديلات على المنظمة الدولية على النحو الذي يؤكد انتصارها ويطلق يدها في ادارة التفاعلات الدولية ويفرض رؤيتها تجاه النظام الدولي العام ونظمه الاقليمية الفرعية.

اما الدول التي خسرت الحرب الباردة فقد سعت في الاساس الى الحفاظ على جوهر الخطوط الرئيسة لميثاق المنظمة الدولية بوصفها تمثل عالما متعدد الاقطاب.

بينما الدول النامية الساعية الى مواصلة جهود التنمية والراغبة في الوقت نفسه في الاحتفاظ بدرجة من الاستقلال الذاتي في قراراتها الداخلية والخارجية، فقد سعت الى ادخال تعديلات على ميثاق المنظمة الدولية بالقدر الذي يضمن درجة اكبر من الديمقراطية والتمثيل الحقيقي للاتجاهات المختلفة في النظام الدولي.

[٥٢] د. سعيد اللاوندي، المصدر نفسه، ص ص٢٧٦-٢٧٧.

وقد طالبت الصين وروسيا في نهاية مايو ٢٠٠٣ بضرورة اصلاح المنظمة الدولية لتتوائم مع التطورات السريعة التي يشهدها العالم . كما قدمت فرنسا وبريطانيا مشروعين منفصلين الى الجمعية العامة للامم المتحدة من اجل تحديث المنظمة الدولية في خطوة تعكس قناعاتهما بان الازمة العراقية اثبتت ضرورة اجراء اصلاحات في اليات عمل المنظمة.

وهنالك العديد من المقترحات التي قد تكون صعبة التطبيق من الناحية القانونية الدقيقة، الا انها اذا وافقت عليها مجموعة الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن، ف ستتيح الفرصة لاحداث تغيير حقيقي في مسار مجلس الامن، والاصلاحا ت المقترحة ستكون في الامور الآتية: **أولا:** تقييد صلاحيات مجلس الامن برقابة سياسية (من الجمعية العامة) ورقابة قانونية (من محكمة العدل الدولية) حتى تكون قراراته شرعية وغير تعسفية . **ثانياً:** التمييز بين عمليات حفظ السلام، وعمليات صنع وفرض السلام وبين اختصاصات مجلس الامن، واختصاصات الامين العام في مجال استعمال القوة العسكرية، لضمان فعالية اكثر لتدخلات الامم المتحدة في حل مسألة (القوات المسلحة) التي يمكن ان تستعملها اما لصد العدوان، او لفرض السلام في نزاعات داخلية، **ثالثاً:** ايجاد حل لمعضلة التمويل، ولميزانية المنظمة بشكل عام . أن هذه الحاجة الى الاصلاح، ما فتئت تصطدم بعوائق تفرضها ضرورات السياسة التقليدية للدول، لذا فأي اصلاح في المستقبل لن يجد طريقه الى التحقيق الا اذا كان يعكس هذا التوازن بين المحددات التقليدية لميزان القوى من جهة، وضرورات الاعتماد المتبادل العالمي من جهة ثانية[٥٣].

وهناك من يقترح بان يتحول مجلس الامن الى مجلس تنفيذي للأمم المتحدة يتمتع بالسلطات والصلاحيات اللازمة لتمكينه من اتخاذ القرارات التنفيذية في المجالات كافة (الدبلوماسية الوقائية، صنع او حفظ او بناء السلم، قمع العدوان، حماية البيئة، معالجة الفقر، التنمية المستدامة، حماية حقوق الانسان والمساعدات الانسانية وتوطين اللاجئين في حالة الكوارث الطبيعية او الحروب الاهلية او الدولية ..الخ)، وعلى ان يتشكل هذا المجلس من ٢٥-٣٠ مقعدا. وتشغل دول دائمة العضوية نصف مقاعد هذا المجلس يتم تحديدها على اساس مجموعة من المعايير تأخذ في اعتبارها مجمل عناصر القوة الشاملة : من عسكرية واقتصادية وديمغرافية ..الخ، اما النصف الاخر فتشغله دول غير دائمة العضوية يتم انتخابها دوريا من جانب الجمعية العامة. وتتخذ القرارات في هذا المجلس على اساس نظام التصويت الترجيحي مع الغاء حق النقض بحيث يضمن هذا النظام الحيلولة دون سيطرة اي مجموعة اقليمية او سياسية على المجلس وكذلك الحيلولة دون تمكين اي مجموعة منفردة من عرقلة صدور القرارات عن المجلس[٥٤].

ثم تأتي الجمعية العامة لتحتل المرتبة الثانية في مشروع الاصلاح بعد مجلس الامن من خلال احياء دورها وتقويته، فمن حيث المنظور الديمقراطي فمن المفترض ان تتمتع الجمعية العامة ليس فقط بحق الرقابة

---

[٥٣] د. سعيد اللاوندي، المصدر نفسه، ص ص٢٦٦-٢٨١.

[٥٤] د. حسن نافعة، الامم المتحدة في نصف قرن "دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ ١٩٤٥"، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، تشرين الاول ١٩٩٥، ص٤٢٩.

والمساءلة، وانما ايضا بحق اقتراح القوانين الملزمة وتشريعها بحيث يترك لمجلس الامن مسؤولية تنفيذها، غير ان ميثاق الامم المتحدة قيد دور الجمعية العامة وجعل قراراتها مجرد (توصيات) قد لا يؤخذ بها ومن ثم حدثت اختلالات في بنية الامم المتحدة نفسها، فالفرع ذو الاختصاص العام ليس له قوة الزامية في حين مجلس الامن يتمتع وحده باتخاذ القرارات الملزمة، لذلك اصبح من الضروري اع ادة التوازن بين الجهاز ذي الاختصاص العام الذي يمثل القطاع الاكبر من دول العالم من ناحية والجهاز الذي ينعقد له الاختصاص الرئيسي في حفظ السلم والتتطبيق الالزامي لقرارات الامم المتحدة من ناحية اخرى.

ولزيادة اهمية الجمعية العامة ظهرت الكثير من المقترحات منها : تقليص جدول الاعمال لكي يتيح وقتا اوفر لمناقشة القضايا على نحو جاد . واعادة تشكيل اللجان حتى تساير التغيرات الكبرى في العالم عند اعدادها جداول اعمالها . والالتزام بمعايير ثابتة عند اصدار التوصيات الى مجلس الامن بصدد القضايا التي تشكل تهديدا للسلم والامن . وتعزيز العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الامن بحيث تصبح تقارير المجلس الى الجمعية ادق تحليلا واعمق مضمونا، لا مجرد تقارير وصفية . ولتجنب اي احتمال للتصادم في المواقف بين الجمعية العامة ومجلس الامن، كان من الضروري وضع عدد من الضوابط والآليات لتنظيم العلاقة بينهم ا، بحيث يصبح للجمعية العامة حق الاشراف والتوجيه، وتصبح للمجلس سلطة القرار والتنفيذ[٥٥].

هناك اسباب كثيرة جدا تجعل من قضية اصلاح الامم المتحدة مسألة ضرورية ان لم تكن ملحة منها: مرور مدة زمنية طويلة على ابرام ميثاق الامم المتحدة ظهرت في اثنائها، ومن خلال الممار سة، مواطن القوة والضعف فيه، فالكثير من مبادئه وقواعده العامة (كقاعدة عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وحق الدفاع الشرعي عن النفس ..الخ) تخضع لتفسيرات شتى يمكن ان تؤدي الى نوع من الازدواجية في المعايير التي تطبقها الامم المتحدة . وانتفاء الحاجة ا لى بعض الاجهزة الرئيسة (كمجلس الوصاية) التي نص الميثاق على انشائها بسبب انتهاء الوظيفة او الدور الذي كانت تضطلع به وتجاوز الاحداث والتطورات الدولية لها . وعدم ملائمة تشكيل مجلس الامن بصورته الحالية لخريطة وموازين القوى الجديدة في العالم المعاصر، فقد كان عدد مقاعد مجلس الا من سبعة عند نشأة الامم المتحدة في الوقت الذي كان فيه عدد الدول الاعضاء يتجاوز ٥١ عضوا. اما الان فأن عدد مقاعد مجلس خمسة عشر مقعداً في وقت وصلت فيه العضوية في الامم المتحدة الى ١٩٧ عضوا. ومن ناحية اخرى ظلت العضوية الدائمة في الامم المتحدة مغلقة على الدول الكبرى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية على الرغم من ان عددا من الدول المهزومة اصبح يمارس دورا على الساحة الدولية وخاصة في النظام الاقتصادي العالمي اكبر بكثير من الدول المنتصرة، ونتيجة للخلل الحاد في التوازن بين سلطات الاجهزة والفروع الرئيسة للامم المتحدة وخصوصا بين كل من الجمعية العامة ومجلس الامن ومحكمة العدل الدولية . فقد اصبح مجلس الامن

[٥٥] د. سعيد اللاوندي، مصدر سبق ذكره، ص ص٢٧١-٢٧٢.

وخصوصاً بعد انتهاء الحرب الباردة واختفاء ظاهرة استخدام الفيتو، يبدو كأنه حكومة اقلية تمارس وظائفها بطريقة دكتاتورية وتتمتع بسلطات وصلاحيات مطلقة في غيبة من اية رقابة سياسية قضائية. والحاجة الى نظام جديد لتمويل انشطة الامم المتحدة . مع الحاجة الى اعادة صياغة العلاقة بين الامم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى[٥٦].

ان من يتأمل ما يجري على ساحة النظام الدولي سرعان ما يكتشف وجود ظاهرتين تعملان باتجاهين متعاكسين. الاولى: تدفع باتجاه الكونية والتوحد والانفتاح محيلة الكون كله الى مجتمع واحد، وهو ما يفرض اقامة مؤسسات عالمية تعالج القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة. اما الثانية: فتدفع في اتجاه الانشطار والتفتت والعزلة والانغلاق الفكري والثقافي والعرقي، وهو ما من شأنه ان يعقد من عملية التنظيم الدولي.

ان ظاهرة التكتلات الاقليمية التي برزت مزاياها النسبية، خاصة بعد نجاح تجربة التكامل الاوربي، بدأت تأخذ ابعادا جديدة وخطيرة، خصوصاً بعد قيام منظمتي "النافتا" والاسيان، مما يوحي بان جهد الدول المتقدمة مركز على التكتل الاقتصادي الاقليمي وليس معالجة المشكلات والمخاطر الدولية على الصعيد العالمي. وفي غياب تكتل دولي قادر وفعال من جانب دول العالم الثالث لا تجد الدول المتقدمة نفسها مضطرة او راغبة في ان تنقل ساحة المفاوضات حول اولويات النظام الدولي والشروط الافضل لتحقيق تنمية مستدامة الى ساحة الامم المتحدة[٥٧].

وتعكس الاتجاهات المختلفة بشأن الاصلاح ثلاثة اتجاهات كبرى : اولها اعادة بناء المنظمة الدولية بطريقة تعكس الحقائق الدولية والعالمية الجديدة، والثاني ابقاء الوضع على ما هو عليه حتى يتبلور نظام دولي محدد المعالم، والثالث القيام بعدد من الاصلاحات الجزئية التي من شأنها ان تزيد من كفاءة عمل المنظمة ووكالاتها المتخصصة، كنوع من الاستجابة للتوقعات المتزايدة للدول الاعضاء، وبما لا يمس بنية المنظمة على نحو جذري[٥٨].

لقد ابدت الولايات المتحدة مساندتها لتوسيع مجلس الامن بعدد من الاعضاء الدائميين، واعتبار ذلك كجزء من اجندتها لإصلاح تام وشامل للامم المتحدة.

فقد اخبر احد كبار مسؤولي وزارة الخارجية الامريكية "نيكولاس بيرنز" الصحفيين في ١٦/حزيران/٢٠٠٥، بأن "قضية توسيع مجلس الامن مضمنة في اهداف الولايات المتحدة لاصلاح الامم المتحدة ميزانيتها، وتنظيمها، وممارستها الادارية. وقد اكد "بيرنز" في مقر الامم المتحدة في نيويورك بان الولايات المتحدة تساند، وتنوي العمل لاتمام التغييرات الاتية في الامم المتحدة:

---

[٥٦] د. حسن نافعة، الامم المتحدة في نصف قرن "دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ ١٩٤٥"، مصدر سبق ذكره، ص ص٤٠٢-٤٠٤.

[٥٧] المصدر نفسه، ص ص ٤٢٢-٤٣٣.

[٥٨] د.وحيد عبد المجيد، اصلاح الامم المتحدة "خطوات اولى بمشاركة عربية محدودة رغم المخاوف من هيمنة امريكية"، مركز الدراسات السياسية والستراتيجية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ١٩٩٨، ص٨٣.

١. لجنة بناء السلام، والتي اقترحت من قبل الامين العام الأسبق (كوفي عنان)، والتي ستوفر مساندة انسانية واعادة بناء اكثر فعالية، فضلا عن التطوير الطويل الامد في بلدان ما بعد الصراع.
٢. استبدال لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة الحالية في جنيف بمجلس حقوق الانسان اصغر يتكون كلياً من الديمقراطيات، ويستثنى البلدان المفروضة عليها عقوبات من الامم المتحدة.
٣. صندوق للديمقراطية بالصيغة التي اقترحها الرئيس الامريكي الأسبق (بوش الابن) في خطابه قبالة الجمعية العامة للامم المتحدة في ايلول من العام ٢٠٠٤.
٤. اتفاقية شاملة لمكافحة الارهاب.
٥. ان الولايات المتحدة تنوي تأدية دور ايجابي، ونشيط، وقيادي في النقاش الدولي حول التطوير الذي ميزه "بيرنز" كجزء من النقاش الدائر حول اصلاح الامم المتحدة.

ان الرؤية الامريكية لاصلاح الامم المتحدة تتأثر بالعلاقة بين الادارة والكونغرس من جهة، والامم المتحدة من جهة اخرى . ففي موقف للادارة الامريكية صدر في تقرير العام ٢٠٠٥ تحت عنوان "مصالح امريكية واصلاح الامم المتحدة " تم التعبير فيه عن نقص في الرؤية عندما يتعلق الامر بالامم المتحدة . فالادارة الامريكية قد ابدت قلقها من القائمة التي قدمتها "هيري هايد" رئيسة لجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب في حزيران من نفس العام، والتي كانت وضعت متطلبات مفصلة للاصلاح، وفرضت تخفيضات الزامية في الاسهامات الامريكية الى الامم المتحدة (حوالي ٥٠% من اسهاماتها السنوية) في حالة عدم حدوث الاصلاحات (التي قدرت بأربعين اصلاحاً).

وقد اعدت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ تشريعا لصياغة قانون تفويض العلاقات الخارجية للسنوات المالية للعامين٢٠٠٠-٢٠٠١، ويتضمن موافقة الحزبين (الجمهوري والديمقراطي) على مبلغ (٩٢٦) مليون دولار، مدينة بها الى الامم المتحدة مقابل اصلاحات معينة، ولان العديد في الكونغرس يعتقدون بأن العضوية في الامم المتحدة تقدم منافع عدة، وتعزز من المصلحة الوطنية للولايات المتحدة، لذلك حاجتها لصمود الكونغرس على الاصلاحات التي تريدها تعد مسألة حاسمة، وان استعمال الكونغرس لسلطة المال في الماضي لمطالبة الامم المتحدة بتطبيق الاصلاحات تعد الطريق الوحيد لاجبار الاخيرة لان تأخذ بنظر الاعتبار اصلاحات جدية في المستقبل المنظور.

ان المقدمات المنطقية الجيوبوليتيكية لعام ١٩٤٥، لم تعد قائم ة في الالفية الجديدة، وهذا يدعو بطبيعة الحال الى ضرورة اجراء تغييرات في خاصية العضوية الدائمة لتعكس التبدلات في علاقات القوة . ناهيك عن ظهور مجموعة من التحديات الجديدة التي تواجه المجتمع الدولي منها : تحديات جديدة تمثلت بالتهديد الدولي الذي كونته القضايا الانسانية تلك التي تدخل ضمن السلطان الداخلي للدولة، وكذلك التهديد للامن الثقافي، مع استمرار الصراعات والنزاعات ما بين الدول، والصلة المحتملة ما بين الارهاب واسلحة الدمار الشامل. وكنتيجة لهذه التحديات الجديدة اصبح اصلاح الامم ا لمتحدة ضروريا وملحاً، لأن الوضع الراهن في الامم المتحدة لايستطيع ان يبقى غير محدد، فالميثاق الذي يكون قلب النظام الحالي لها كان قد

كتب في عصر آخر، وفي ضوء معاناة مشكلات ذلك العصر، وقد يحتفظ بمكانة من القرن الحادي والعشرين خصوصاً بالنسبة الى حفظ السلام والامن ما بين الدول، ولكنه ليس كافياً لهذا القرن[٥٩].

وبهذا فان التعاون المتعدد الاطراف وليس السياسة المتعددة الاطراف كايديولوجية او كمتطلب نهائي سيبقى ضرورياً، وستظل الامم المتحدة في مركز هذا النظام من التعاون.

ان تغيير البند في المادة (٢٣) من الميثاق الذي يمنع اعادة الانتخاب الفوري للاعضاء غير الدائميين الذين انتهت مدتهم، سيكون لها نوع من الجاذبية لعدة قوى اقليمية كبيرة كوعد تقريبي لحضورها الدائم الى المجلس، وبشكل خاص هو يخاطب رغبات المانيا واليابان . وقد اقترحت الولايات المتحدة لتحسين فعالية الامم المتحدة من خلا ل اعطاء مقعد دائم في المجلس لليابان والمانيا، ولثلاث دول في افريقيا واسيا وامريكا اللاتينية، ولكن بدون سلطة نقض، لتدار بين سنة واخرى بين اثنين وثلاثة من كل منطقة . ان هناك اجماع عام بضرورة ان يكون مجلس الامن موسع لكي يكون ممثلا اكثر، وتختلف الاليات المقترحة للتوسيع فيما بينها، فالبعض من هذه الدول حاولت النظر الى هذه الاختلافات على وفق منظور اقليمي، وهنالك اصلاح محتمل اخر يفترض استبدال مقعدي بريطانيا وفرنسا بمقعد للاتحاد الاوربي، وان كان هذا الامر صعب جداً، بسبب مقاومة بريطانيا وفرنسا اللذان لن يتركا مواقعهم في مجلس الامن، وكذلك ان فكرة صوت واحد لكل منطقة لا تبدو كونها عملية، وهي تثير الشك حتى داخل اوربا الغربية (المنطقة الاكثر تماسكاً سياسياً في العالم). ويبدو ان اكثر الحكومات تساند بلاغياً الدعوة المستمرة للانصاف خصوصاً بزيادة العضوية، وازالة حق النقض دون ان يحصل تقدم فعلي على تلك التغييرات الاجرائية والعددية لانه بالتأكيد ليس هناك اجماع حول الشكل المضبوط لمجلس الامن او ازالة "الفيتو".ان التوسع سيجعل المجلس اكثر تمثيلاً لبلدان العالم الحديث ويعكس هيكل القوة العالمي الحالي وليس هيكل القوة لعام ١٩٤٥. حيث ان وجهة النظر الامريكية المساندة للتوسع ترى فيه تعزيزاً للمصالح الامريكية في العالم، لكونه عامل اسناد للقوة والتأثير الامريكي، في حين وجهة النظر الاخرى تعارض التوسع وذلك لكون الدول النامية ترى في التوسع فرصة لزيادة قوتها وتأثيرها في الامم المتحدة، وفي الشؤون الد ولية على وجه العموم، الامر الذي ربما قد يؤدي الى تخفيض في قوة الاعضاء الدائميين الحاليين.

ان ادارة ا لرئيس بوش الابن، كان لها اهتما قليل وقلق متزايد ، من تغير الوضع الراهن في المجلس، وربما الاصلاح الوحيد الذي يمكن استثماره سيكون بتخفيض عدد الاعضاء الدائميين الى واحد، في حين ان الادارة قد بينت بانها منفتحة لتوسع بسيط لمجلس الامن، فقد عبرت عن رغبتها بأن يأخذ بنظر الاعتبار اثنين او كذلك اعضاء دائميين جدد، واثنان او ثلاثة مقاعد غير دائمة تحدد اقليمياً من قبل المناطق لتوسيع المجلس الى تسعة عشر او عشرين عضواً.

[٥٩] عباس فاضل محمد، مصدر سبق ذكره، ص٣٢٧-٣٣٧.

فالادارة الامريكية تنظر الى الامم المتحدة كمنظمة قديمة تعاني الفساد والادارة غير المنسقة وانهماكها بنشاطات غير ضرورية، وتجميل الوجه بادراج اليابان والمانيا والبرازيل والهند في قائمة الاعضاء الدائميين، وهذا لن يؤدي الى تحسين فعالية المنظمة، لذا فأن ادارة بوش الا بن كانت قد قررت بان التوسع يجب ان يؤخذ بنظر الاعتبار فقط اذا لم يعيق فعالية المجلس . فيقول الرئيس بوش "نجاح السياسة المتعددة الاطراف لا يقاس بمجرد ما يتبع العملية، ولكن بالنتائج التي تنجزها هذه السياسة".

وتظهر الولايات المتحدة نوع اً من الازدواجية في توسيع مجلس الامن ليشمل سلطات اعضاء مجلس الامن فهي تؤكد على رفضها التخلي عن حق النقض وكذلك ترفض ان يكون للاعضاء الدائميين الجدد حق النقض . وان محاولات اصلاح مجلس الامن بـلا نصيحة وموافقة مجلس الشيوخ ستكون مجازفة ضارة لدعم المؤسسة في الكونغرس "خصوصا الدعم المالي". وقد ابدت القوى الرئيسة وبشكل خاص الولايات المتحدة اهتمام في الامم المتحدة بالتوجه الى العمل خلال منظمات امن اخرى مثل "الناتو" او العمل بصورة انفرادية[٦٠]. والحق ان طرح مشاريع اصلاح هذه المنظمة الدولية منذ تأسيسها يعكس اشكالية المنظمة في الآلية والتنفيذ وتغليب الجانب السياسي على الجانب القانوني وليس في المنظمة نفسها اذ تبرز الهيمنة من الاعضاء الدائميين في مجلس الامن (الدول الكبرى)، لذلك في حقيقة الأمر ترتبط مشاريع الاصلاح بالقوى الدولية الكبرى وفي مقدمتهم الولايات المتحدة، ولا يعد الاصلاح غاية بحد ذاته، بل هو وسيلة لتطوير اداء المنظمة، فالاصلاح السياسي والمؤسسي يجب ان يكون عملية مستمرة وشاملة وليس حادثة وقتية وجزئية.

الخاتمة والاستنتاجات

تمثل منظمة الامم المتحدة الصورة الارقى لفكرة التنظيم الدولي التي يجب ان تعبر عن نظام دولي يسود المجتمع الحديث والمتطور نحو المجتمع العالمي الواحد.

ولقد عبرت الامم المتحدة عن ازمة هيكلية اكثر من تعبيرها عن مصالح المجتمع الدولي لمرحلة ما بعد الحرب العالمي ـة الثانية التي افرزت نظاماً دولياً مختلفاً . وصحيح ان الكثير من التطورات قد حدثت منذ انش ـاء الامم المتحدة وحتى وقتنا الحاضر ، الا ان طبيعة الامم المتحدة والاساس الذي قامت عليه يجعلنا ندرك ان هـذه التطورات لم تحدث تغييراً جوهرياً في بنية ميثاقها القانوني، وذلك بسبب ان الامـم المتحدة يراد ان تكون منظمة فوق الدول.

وترى الولايات المتحدة في رؤيتها المستقبلية لمنظمة الامم المتحدة انها توفر مزايا لها منها: أنها تمكن الولايات المتحدة الأمريكية من أن تؤدي دوراً مركزياً في النظام الدولي، وتضمن أن

[٦٠] عباس فاضل محمد، المصدر نفسه، ص ص٣٥٥-٣٨٨.

تكون المصالح والقيم الأمريكية غير خاضعة لقيم ومصالح تنظيمات وتحالفات دولية أخرى مختلفة عنها . لأنها توفر للولايات المتحدة الأمريكية رؤية م ترابطة ومتماسكة قادرة على الإستجابة القوية للمخاطر الجدية التي تشكلها شبكات الإرهاب العالمية ذات الإمكانات العالية.

لذا نجد الولايات المتحدة تلجأ أحياناً للأمم المتحدة وتسمح لها بدور فاعل عبر استصدار القرارات المطلوبة ثم الانفراد بتطبيقها على نحو يؤكد انفرادها بالنظام الدولي، وتارة ثانية تترك الامم المتحدة شبه عاجزة عن التحرك عبر رفض توفير الدعم السياسي ووضع متطلبات التحرك المادية اللازمة للقيام بالعمل الى ان يتفاقم الموقف وتعلن جميع الاطراف عن عجزها ثم تتقدم الولايات المتحدة لتوظف القرارات الصادرة عن الامم المتحدة من اجل تحقيق تسوية تعكس رؤيتها المنفردة . واحياناً يقتضي الامر تهميش الامم المتحدة بصورة مهينة واستبعاد دورها منذ البداية، وفي احيان اخرى تتطلب مصلحة الولايات المتحدة العمل خارج الامم المتحدة وبما يمثل انتهاكاً لميثاقها . ومن الواضح ان مدى تحقيق المصالح الحيوية هو الخيط الذي يجمع بين الحالات السابقة.

وقد دعت العديد من الدول الى العمل الجاد والسريع لابتكار وسائل وآليات عمل جديدة لمعالجة الوضع المتردي للمنظمة الدولية . ولقد تعددت المقترحات المتعلقة باصلاح وتطوير الامم المتحدة الى الدرجة التي يصعب علينا حصرها او تصنيفها بدقة، ولقد تباينت المقترحات ما بين المحدودية والجزئية وبين الشمولية والكلية.

مع كل مما تقدم، تبقى هناك حقيقة ثابتة وهي ان منظمة الامم المتحدة وجدت لتبقى، ولا يمكن لاحد ان يتصور في هذا العالم من دون هذه المنظمة، ومن الصعب تصور بديلا عنها خ صوصاً ونحن في مستهل القرن الحادي والعشرين الذي ربما سيشهد طفرة حقيقية، وتنامي قوى جديدة سمحت لها الظروف الدولية الجديدة بالبروز.

واذا ما نشبت الحرب العالمية الثالثة فلن تترك عالماً قابل للتنظيم، ومن ثم فانه يتعين على قادة الفكر وصناع القرار في العالم ان يتعلموا كيف يحلمون ويحولون احلامهم الى واقع في زمن السلم.

وعوداً على بدء نستنتج مما تقدم الإستنتاجات الآتية :

١. إن الشغل الشاغل والغاية الأساس التي أسهمت في رسم ملامح الرؤية الأمريكية للامم المتحدة، هي مسألة الهيمنة بكل ما تعنيه من أبعاد وأهداف على مختلف ا لأصعدة السياسية والأقتصادية والعسكرية.الخ.
٢. إن الولايات المتحدة الأمريكية وإن باتت مقتنعة تماماً بأنه لا يوجد منافس حقيقي لها في

الوقت الحالي وربما لأمد قريب أو متوسط، إلا أنه في الأمد البعيد تحذر وتخشى من إنطلاق قوة قد تهدد مصالحها العالمية، فعليها إحتوائ ها قبل أن تتهيأ لها الفرص والظروف .

٣. إذا ما إفترضنا أن هدف الهيمنة الأمريكية ثابت في السلوك الأمريكي، فأن ذلك يعني ثبات هذه الرؤية الامريكية لترسيخ شكل الهيمنة المطلوبة . وفي هذا الصدد تحذر ستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام ٢٠٠٢ عن أن العالم المعادي لأمريكا قد أعلنَ خيار أسلحة الدمار الشامل وما على الولايات المتحدة الأمريكية إلا السعي الحثيث لتدميرها قبل أن تدمرها.

٤. ان إستمرار الوقائية كخيار ستراتيجي أمريكي بعد احداث ١١/ايلول تقابل بالضد من البيئتين الداخلية و الخارجية للولايات المتحدة . إذ ان هذه الفلسفة ا لتي تسوغ الضربة الوقائية لم تعد منسجمة حالياً أو مستقبلاً مع واقع البيئة الدولية الحالية التي من المفترض أن تقوم على أساس التعاون الدولي ونبذ الصراعات والنزاعات الدولية، ولا تنسجم حتى مع النزعة الإنسانية العسكرية الجديدة التي سادت لدى الأمريكيين منذ الحرب على يوغسلافيا السابقة.

٥. أن خيار ستراتيجية الضربة الوقائية ربما لا يجد القبول والموافقة من التحالف الدولي الذي تعاون مع الولايات المتحدة بشأن أفغانستان وهذا ما تأكد فيما بعد ازاء إحتلال العراق عام ٢٠٠٣ والذي مثل ذروة الخلافات الأمريكية– الأوربية بشأن كيفية ا لتعامل مع التحديات الأمنية العالمية.

اِن الولايات المتحدة باتت تفتش عن ١١ سبتمبر /أيلول آخر كي تعيد بناء التحالف الدولي تحت مظلة الامم المتحدة الذي تصدع بعد إحتلال العراق كي تضمن إستمرار هذه الاستراتيجية التدخلية في المستقبل.

إن الولايات المتحدة بوصفها دولة عظمى، لا بل الأعظم حالياً، قد أفقدت الأمم المتحدة هيبتها ومصداقيتها من خلال إنتهاكها الصارخ لمبادئ القانون الدولي (من خلال الحروب والضربات الوقائية خارج إطار الأمم المتحدة) ولجميع الأعراف والمواثيق الدولية وأهمها ميثاق الأمم المتحدة .